

الفصل الرابع

المصارف أو المناسبي

منشأ المصارف ، ضروب أعمالها - القِطْع التجاري، الصك والسفتجة (١) -
في أن قطع الأوراق التجارية أساس أعمال المصارف - التحويلات ،
الترحيلات (٢) ، المعاوضات (٣) ، بيت المعاوضات (٤) - الورق النقدي أو
المصرفي - فوائد الورق النقدي - محذورات الاكثار من هذا الورق،
قوانين المصارف المباح لها اصدار الورق - الفرق بين الورق النقدي
والنقد - بنك فرنسا - أعمال المصارف بأنواعها - شركات النسيئة
العقارية - النسيئة الزراعية والنسيئة على المنقولات - الأوهام الدائرة حول
الائتمان - الائتمان العامي

مُلحَق بالطبعة الثالثة عشرة : المام بمجاله التعاون الائتماني في هذه
الأيام وبسائر حالات التعاون الائتماني على اختلاف أنواعها في ألمانيا وانكلترا
وفرنسا

(١) السَّفْتَجَةُ : سبق تفسيرها Lettre de change وهي

نوع من الوفاء لا يكون إلا بالمراسلة بين بلد وبلد

(٢) الترحيلات Virements أي نقل الحساب من عام

لعام أو من فصل لفصل في الميزانية (٣) المعاوضات

Compensations : منافاة حساب بحساب ترى تفسيره في

متن هذا الفصل (٤) بيت المعاوضات خُصَّ في الفرنسية

والإنكليزية باسم Clearing house

منشأ المصارف - ضروب أعمالها

من طبيعة المدنية أن كل عملٍ تظهر فائدته ويكبر شأنه في المجتمع، يولد على التماضى حرفة خاصة

هكذا تكونت المصارفُ جاعلةً مدارها الأصلي على توزيع الأثمان؛ ومن هنا جاء أن الصيارفة ليسوا إلا باعة نسيئة؛ بأنهم يتلقون أموال الذين لم يعرفوا كيف يستخدمونها، ويقرضون تلك الأموال إلى الذين لا يملكون منها شيئاً، أو لا يملكون منها الكفاية، لكنهم يحسنون استثمارها

على أن المصارف لم تبلغ هذه الغاية، الأعلى توالى الأحقاب. فقد كانت في الأزمنة المتقدمة، وفي القرون الوسطى لا شأن لها سوى صرف النقود - والنقود في تلك العهود متباينة كل التباين تبعاً لاختلاف البلدان -؛ وسوى تآقي الأمانات من مستودعها تحتفظ بها ولا تخرجها: فكان الصيارفة في تلك الأوقات صيارفة بالمعنى

الأصلي لهذه اللفظة أي مُبدلي نقودٍ ، ورقباء ودائع ،
وضباط حسابٍ ولم يكونوا مقرضين إلا قليلاً
لتجارة الصيرفة ثلاثة فروع من الأعمال :

١ - إقراض رؤوس أموال لآناس محتاجين إليها
يقدمون ما يضمن وفاءها ، وهذه هي النسيئة بحقيقة
معناها

٢ - نقل رؤوس الأموال من بلد إلى بلد : كنقلها من
باريس إلى ليون في فرنسا ، أو من فرنسا إلى إنكلترا
أو أمريكا

٣ - تلقي ودائع العملاء ، والأداء عنهم ، والمعاوضة
بين حساب كل عميلٍ وآخر من عملاء المصرف الواحد .
على أن الفرع الأول من هذه الفروع الثلاثة - وهو أهمها
بلا مشابهة - لم يكن إلا آخرها في النمو والانتشار
كانت المصارف الأولى لا تُقرض الأفراد؛ بل تكتفي
بتقبُّل الأمانات وبِحفظها وبعدها وضبط حسابها. ثم تبين
قوامها شيئاً بعد شيء ، أن تلك الأمانات تمكث في

المصارف ممكناً طويلاً ، ولا تُستعاد جميعها دفعةً واحدةً فيجوزُ إذاً استخدامها في الإقراض ؛ فجعلوا لمودعيها فائدةً في مقابلةِ موافقتهم على إقراضها ورضاهم بالألا يسترُدُّوها مفاجأةً . عندئذٍ أصبحت المصارفُ بيوتَ أماناتٍ ومناسيِّ معاً — أى بيوتَ إقراضٍ — وكان أخصُّ ما اصطَلحت عليه في معاملتها نوعاً من الإقراضِ يُعرفُ بالقطع^(١)

القطع التجاري

القطعُ هو الإقراضُ التجاريُّ بأصدق معانيه ، جعلت له صيغٌ معلومةٌ ، وسُنَّت عقوباتٌ خاصَّةٌ ، لمن لا يفي بما عليه في الموعد

يشتري خياطٌ جوخاً ، بخمسةِ آلافِ فرنكٍ من بائعٍ جملةً ؛ أفيوِّدُها من فورهِ ؛ العادةُ الجاريةُ ألاَّ يفعلَ ، لثلاثِ

(١) القطع هو الذي سمته العامة بالخصم ويعرف في الفرنسية

بلفظة Escompte ومعناه اقتراض التاجر من مصرف مالاً على

صكٍّ يضعه فيه ضماناً للوفاء

تَصْفَرُ يَدُهُ مِنْ أَجْعَالٍ ^(١) عَمَّالِهِ، وَكَرَاهِ يَبْتَهُ؛ وَسَائِرِ نَفَقَاتِهِ
الْعَامَةِ؛ غَيْرَ أَنَّهُ يُخَمِّنُ تَخْمِينًا أَنَّ الْمَلَابِسَ الَّتِي سَيَصْنَعُهَا مِنْ
الْجَوْخِ الَّذِي اشْتَرَاهُ، سَتُبَاعُ وَيُرَدُّ إِلَيْهِ ثَمْنُهَا خِلَالَ شَهْرَيْنِ
أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؛ فَهوَ إِذَا يُوفَى حَقَّ بَائِعِ الْجُمْلَةِ لَا بِالنَّقْدِ بَلْ
بِالْوَعْدِ، أَيْ بِخَطِّ تِجَارِيٍّ. هَذَا الْخَطُّ يَكُونُ أَحَدَ
نَمُودَجَيْنِ؛ الصِّكِّ، أَوِ السُّفْتَجَةِ

السُّفْتَجَةُ عِدَّةٌ بِالْوَفَاءِ فِي أَجَلٍ مُعَيَّنٍ، هَذَا مَا لَوْفُ
نَصَّهَا: فِي أَوَّلِ مَآيُو سَنَةِ ١٨٧٧ أَدْفَعُ إِلَى الْخَوَاجَا بِطَرَسَ
أَوْ تَبَعًا لِأَمْرِهِ خَمْسَةَ آلَافِ فَرَنْكٍ تَسْوِيَةً لْجَرِيدَةٍ ^(٢)
مَطْلُوبَاتِهِ الْمُؤَرَّخَةَ بِهَذَا الْيَوْمِ. التَّوْقِيعُ « بُولْس »

فَإِذَا رَضِيَ بِطَرَسُ بِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْوَفَاءِ تَمَّتْ صَفْقَةٌ
الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ: وَتَوْلَدَ فِي مَكَانِهَا حَقٌّ خَاصٌّ، جَدِيدٌ، مِنْ
صِنْفٍ آخَرَ. فَيَكُونُ بُولْسٌ قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَى الْبِضَاعَةِ

(١) أَجْعَالٌ جَمْعُ جَعَلٌ وَهُوَ الْأَجْرُ (٢) الْجَرِيدَةُ هِيَ

الْبَيَانُ وَالتَّفْصِيلُ وَبِإِضَافَةِ الْمَطْلُوبَاتِ إِلَيْهَا تَوَدَّى مَعْنَى كَلِمَةِ فَاتُورَةَ:

واستبقى مائة لكفالة عمله؛ سوى أنه يتعين عليه التأهب
للوفاء بالصك في الميعاد

تخلّى بطرس — وهو بائع الجملة — عن بضاعته، ولم
يستول من ثمنها إلا على عدة، فيحتمل إذاً أن تقوم في
وجهه صعوبة، مالية دون تجديد ما نقص من بضاعته
التي باعها؛ لكنه إذا عرضت له هذه الصعوبة يستطيع
أن يخرج منها: بأن يشتري من مُستصنع الجوخ بضاعة
بخمسة آلاف فرنك؛ وأن يدفع إليه، بدلاً من النقود،
صك بولس ويظهره^(١) محولاً إلى المستصنع، أي يضمن
وفاءه له ويضامن بولس على تعهده فيه. بعد هذا يجوز
لمستصنع الجوخ ان يفى بذلك الصك عينه، على أن
يظهره أيضاً، ما يكون عليه من حق لبائع الصوف أو
بائع الصبغ. وهكذا دواليك إلى ما شاء الله، من الصفقات
المتوالية التي تُعقد بيعاً وشراءً، ويكون مبناها على ذلك
الصك وتظهيراته. أما خاتمة هذا التداول كله فتم بأمر

(١) يظهره أي بحوله بكتابة على ظهره

واحد، وهو أن يقوم بولس الخياط بأداء ما عليه من حق ذلك الصك في الأجل المضروب.

لقد وضح بالمثل الذي ضربناه شيء من منافع هذا النوع من أوراق النسبنة، وهو الإعفاء من استعمال النقد إلا فيما قل: ذلك لأن عشرة، أو خمسة عشر، أو عشرين من الأعمال ختمت جميعاً بدفعة واحدة دُفعت في ميقاتها إذا كان الصك عدة من مدينٍ لدائنه بالوفاء كما قدمنا فالسفتجة أمرٌ يُوقعه دائنٌ إلى مدينه بالأداء. مثالها: أن بطرس — أحد المستصنعين في باريس — مدينٌ بألف فرنك، ثمن مواد أولية لبولس — وهو وسيطٌ مقيمٌ في «الهقر» — له حقٌ مقدارُه ألف فرنك في ذمّة بائع أشتاتٍ مقيمٍ في «الهقر» أيضاً يدعى «چاك»، وذلك الحق ثمن بضاعةٍ بعث بها إليه؛ ففي هذه الحالة يُرسل بطرس إلى بولس سفتجةً على چاك، هذا نصّها:

« عند العرض (أو بعد انقضاء ثلاثة أشهر) يدفع لسيو بولس، التاجر في الهقر، أو تبعاً لأمره، ألف

فرنك ، قيمة بضاعة له في ذمتي »
فيسد بطرس بهذه السفتجة ثلثة الدين الذي عليه
لبولس ، فيما إذا رضي بولس بهذه السفتجة ، ويلبث
عندئذ بطرس ضامناً لچاك في وفاء القدر المحال به عليه
فالسفتجة شبيهة بالصك ؛ إلا أن لها عليه مزية وهي
أنها ترسل في العادة من بلد إلى بلد آخر وبذلك تعفى
من نقل النقود ومما يستتبعه من النفقات والمحدورات
أما سائر المفاعيل الاقتصادية التي تنشأ من الصك
والسفتجة فمتشابهة وتختصر في كونها : تأذن باستمرار
الإنتاج ، على تقدير ما سيجد من حاجات المستهلكين ،
بغير انتظار أن يشتري المشتري ساعته تلك التي مرّت في
الأدوار الآنف تعدادها ، وأن يؤدّي ثمنها نقداً
ولقد رُئي — دفماً للمحدورات المحتمل وقوعها بسبب
تلك الديون المعقودة إلى أجل وذلك الائتمان الذي يتعامل
به التجار فيما بينهم ريثما ينفق الصنف ويؤدّي مشتريه
ثمنه — أن تسنّ قوانين استثنائية دقيقة النصوص ، تجعل

الذين يوقعون على الشكوك والسفاح والذين يظهرونها
عرضة للمقاضاة الشديدة السرعة الصارمة النتائج . وعندئذ
فكل الذين انتقلت اليهم بالتظهير ملكية السند - صكاً
كان أم سفتجة - يصبحون متضامنين في الوفاء يضمن
كل منهم من تقدمه من المظهرين ؛ ويكون مبدأ تلك
المقاضاة بعملٍ خطيرٍ يعمل حين لا يتم الوفاء في الميعاد
يُسمى بالاحتجاج (بروتستو) : ذلك الاحتجاج عبارة
عن إشهاد رسمي عاجلٍ على عدم الأداء ، به تفتتح
الخصومة ضد المظهرين المتتابعين ، ومنها يفضى إلى
الإفلاس أى إلى تجريد المقصر من أملاكه وأمواله ،
وإلى إهانة سمعته بسبب أنه لم يقم بعهده . وكل صك
لم يوف حقه يدعى في فرنسا بالسند المحتج عليه ، وفي
إنجلترا بالسند المذال^(١)

على هذا فالديون التي تُعقد بمقتضى صك أو سفتجة
ولا تؤدى في حينها تكون نتائجها أشد خطراً وأعجل

(١) المذال : المهان والمحقر

عقوبةً من نتائج الديون الأخرى على اختلافها . وذلك
عدل : لأن النسبنة وسيلة لا يعادل نفعها للمجتمع إلا
رقتها ؛ فمهما تشدد القوانين على الذين يثلمونها من غير
المتبصرين وغير المستقيمين ، لا تفعل إلا الخير إذ لو
كثر أولئك المسيئون لقتل الأثمان

لما شاع استعمال الصكوك والسفاج ورُتب على
كاتبها وقابليها ومظهريها ، ما رُتب من النتائج القانونية
السريعة الشديدة ، وجد الصيارفة للأمانات التي بين
أيديهم تصريفاً نافعاً سهلاً : فأوجدوا القطع ، ومعناه أداء
قيمة الخط التجاري من سند ونحوه قبل أجله ، وإليك
المثال : احتاج بولس إلى مال ، ولديه صك على بطرس
لثلاثة أشهر ، فذهب إلى مؤول أو إلى صيرفي يستقطع
ذلك الصك ؛ فدعا الصيرفي إلى تظهير تلك الورقة بعد
أن بحث فيما لبولس وبطرس من كرامة التوقيع ، وعرف
كل ما يحسن به أن يعرفه من سوابق الرجلين ، ورُتبه
يسارهما ، وسير أعمالهما ، وما لكل منهما من القيمة

التجارية أو من المقدرّة على الوفاء ، حتى إذا وجد في كل ذلك ما يؤمنه جانبهما استقطع الصك ، أي دفع إلى بولس المقدار المذكور في الورقة مستقبياً منه ما يعادل فائدة المدّة التي بين يوم الاستقطاع ويوم الميعاد ويسدّ مسدّد المحذور الذي يتعرّض له الصيرفيّ

فقطع الورقة التجارية ليس إذا مجرد عمل من أعمال الائتمان الذاتي ، بل تحته ضمان المداولة التجارية التي أفضت إلى كتابة الصك أو السفتجة ، على عقيدة أنّ تلك المعاطاة التجارية كانت جدية وأنّ الموقعين على الصك أو السفتجة قد أنتجوا بالفعل سلماً وباعوها ولبشوا يتوقعون استيفاء ثمنها بأمل أن يؤدّيه المشتري النهائي لدى حلول الأجل المعيّن في الخطّ

قد يتفق أن تكتب صكوك أو سفتج غير مبنية على عمل تجاري صحيح ، فتلك ما يدعونه بأوراق المجاماة ، ولا يلجأ إلى أمثالها إلا السفهاء أو الذين ضاقت بهم المذاهب من أرباب الأعمال دون الحصول على ما يؤوزهم من

المال ، فَيُوهِمُونَ أَنَّ هُنَاكَ أَخْذًا وَعَطَاءً عَلَى حِينِ أَنْ
لَا وَجُودَ لَهُمَا ، وَيَحْدَعُونَ الصَّيَارِفَةَ أَوْ الْجُمْهُورَ خَدِيمَةً
تُدْعَى بِالْفِشِّ الْأَتْمَانِيِّ ؛ فَعَلَى التُّجَّارِ وَالصَّيَارِفَةِ أَنْ
يَحْذَرُوا ذَلِكَ الْفِشَّ لِأَنَّهُ مَفْسَدَةٌ لِلنَّسِيبَةِ التِّجَارِيَّةِ

فِي أَنَّ الْخَطُوطَ التِّجَارِيَّةَ أَسَاسًا لِأَعْمَالِ الْمَصَارِفِ

خَيْرٌ مَا تَسْتَعْمَلُ فِيهِ وَدَائِعُ الْمَصَارِفِ هُوَ اسْتِقْطَاعُ
الْوَرَقِ التِّجَارِيِّ ، عَلَى شَرِيطَةٍ أَنْ يَكُونَ الصَّيَارِفَةُ
مُتَنَبِّهِينَ كُلَّ التَّنْبِهِ حَذْرِينَ فِي الْغَايَةِ ، وَأَنْ يُحْسِنُوا تَبَيَّنَ
الْمَقْدِرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ عِنْدَ الْمَوْقِعِينَ عَلَى الصِّكِّ أَوْ السُّفْتَجَةِ
فَالْقَطْعُ ، عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ ، تَجْتَمِعُ فِيهِ مَزَايَا : مِنْهَا أَنَّهُ
يَكُونُ إِفْرَاضًا قَصِيرَ الْمُدَّةِ ، لَا يَمْتَدُّ أَجَلُهُ فِي الْعَادَةِ إِلَى
أَبْعَدَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ؛ وَمِنْهَا أَنَّ الْعَمَلَ التِّجَارِيَّ الْحَقِيقِيَّ
الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ كِتَابَةُ أَحَدِ هَذَيْنِ الصِّكِّينِ ضَامِنٌ لِلْوَفَاءِ ؛
وَمِنْهَا أَنَّ الْمَقَاضَاةَ الْمُقْتَضِبَةَ الْمُصْعَبَةَ الْخَاصَّةَ بِهَذَا النُّوعِ
مِنَ الْوَرَقِ لَا تُفْسِحُ لِلْمَدِينِ فِي مُدَّةِ الْأَدَاءِ . وَمِنْهَا أَنَّ

الصِّيرْفِيَّ الْمُسْتَقْطَعَ لَدَيْهِ إِذَا مَسَّتْهُ الْحَاجَةُ إِلَى الْمَالِ ، قَبْلَ
حُلُولِ الْأَجْلِ ، وَكَانَ الْوَرَقُ الَّذِي قَطَعَهُ صَالِحًا أَي مِمَّا
أَمْضَاهُ ^(١) تِجَارَةٌ مُوسِرُونَ أَوْ فَيَاءٌ ، اسْتَطَاعَ أَنْ يَسْتَقْطِعَهُ
بِتَظْهِيرِهِ إِيَّاهُ وَمُضَامَنَتِهِ لِلْمَوْقِعِينَ السَّابِقِينَ عَلَيْهِ لَدَى
صِيرْفِيٍّ آخَرَ ثُمَّ يَتَسَلَّفَ مِنْهُ قِيَمَتُهُ قَبْلَ الْمِعَادِ

مِمَّا تَقَدَّمَ يَرَى أَنَّ الْقَطْعَ أَسَاسُ أَعْمَالِ الْمُنَاسِيءِ ،
وَأَنَّ الْمَصَارِفَ تَخْدُمُ بِهِ التِّجَارَةَ خِدْمًا جَلِيلَةً ، إِذْ تَجْعَلُهُ
مُعْتَدِلَ السَّعْرِ أَي عِبَارَةً عَنِ اثْنَيْنِ وَنِصْفٍ ، أَوْ ثَلَاثَةٍ ، أَوْ
ثَلَاثَةٍ وَنِصْفٍ ، وَفِي النَّادِرِ أَرْبَعَةٍ ، وَخَمْسَةَ أَخْمَاسٍ
عَلَى أَنَّ هَذَا السَّعْرَ قَدْ يَتَغَيَّرُ تَبَعًا لِأَحْوَالِ شَتَّى ، أَهْمُهَا
وَفَرَةٌ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ الْمُجْمَعَةِ أَوْ الْمَتَدَاوِلَةِ فِي الْبَلَدِ

التَّحَاوِيلُ ، التَّرْجِيَلَاتُ ، الْمَعَاوِضَاتُ ، بِيُوتُ الْمَعَاوِضَةِ

لَيْسَ الصَّكُّ وَلَا السُّفْتَجَةُ بِالْأَدَاتَيْنِ الْوَحِيدَتَيْنِ
لِلنَّسِيئَةِ بَلْ هُنَاكَ أَدْوَاتٌ أُخْرَى ، طَالَمَا زَعَمَ الزَّاعِمُونَ

(١) أمضاهُ بمعنى وَقَعَ عَلَيْهِ فِجْعَلُهُ يَمْضِي فِي السُّوقِ

أَنَّ التَّحْوِيلَ مِنْهَا ، فَهَلْ هُوَ كَمَا زَعَمُوا ؟
التَّحْوِيلُ أَمْرٌ بِالْأَدَاءِ يُوقَعُهُ ^(١) الْعَمِيلُ إِلَى صَيْرَفِيٍّ
هُوَ مُودِعٌ عِنْدَهُ مَالًا ، وَهَذَا الْمَالُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْلَّ عَنْ
الْقَدْرِ الْوَارِدِ فِي التَّحْوِيلِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى تَحْوِيلٌ عَلَى
صَيْرَفِيٍّ مَا لَمْ تَكُنْ لِمُعْطِيهِ وَدِيْعَةٌ كَافِيَةٌ . وَمَنْ تَمَّ
لَا يَكُونُ التَّحْوِيلُ أَدَاةً نَسْبِيَّةً بِالْمَعْنَى الصَّحِيحِ ، أَيَّ أَدَاةٍ
اِقْتِرَاضٍ ، لِأَنَّ صَاحِبَهُ مُسْتَوْدِعٌ فِي الْمَصْرِفِ مَا يُعَادِلُ
قِيَمَتَهُ ؛ إِلَّا أَنْ التَّحْوِيلَ خَيْرٌ أَدَاةٌ لِلْأَدَاءِ ، فَهُوَ يُعْنَى
الْأَفْرَادَ مِنْ اسْتِبْقَاءِ الْمَقَادِيرِ الْكَبِيرَةِ مِنَ النُّقُودِ بَيْنَ
أَيْدِيهِمْ ، وَهُوَ يَحْفَظُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَثْرًا لِلْأَدَاءِ بِحِفْظِهِ
التَّوْقِيعَ الَّذِي عَلَى التَّحْوِيلِ ، وَيُعْنَى بِدِقَّةِ حِسَابِ الْمَصْرِفِ
عَمَّا قَدْ يَعْتَوِرُ حِسَابَ الْفَرْدِ مِنَ الْخَلْطِ . فَاسْتَعْمَالُ
التَّحْوِيلِ بَدَلًا مِنَ النُّقُودِ ، مِمَّا يُسْتَحْسَنُ وَيُوصَى بِهِ
مَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ التَّحْوِيلِ يَنْطَبِقُ عَلَى مَا يَدْعُوهُ بِالْمَعَاوِضَةِ
أَوْ الْأَدَاءِ بِالْمَقَابَلَةِ

(١) أَوْقَعَ الْأَمْرَ : أَصْدَرَهُ

إذا كان لِمَصْرِفٍ عَمِيلٌ ، وكان ذلك العميلُ مَدِينًا
لآخرَ ، صَحَّ وفاءُ الدَّيْنِ بِمَجْرَدِ إِضَافَةِ قِيَمَةِ الدَّيْنِ إِلَى
حِسَابِ الثَّانِي وَاطْرَاحِهِ مِنْ حِسَابِ الْأَوَّلِ : هَذِهِ هِيَ
المُعَاوَضَةُ وَهِيَ أَكْمَلُ وَسَائِلِ الْأَدَاءِ لِأَنَّهَا لَا تَتَطَلَّبُ دَفْعَ
نَقُودٍ وَلَا كِتَابَةَ صِكِّ

غَيْرَ أَنَّ المُعَاوَضَةَ لَا تَتَسَنَّى إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمَدِينِ ،
فِي مَنْسَأٍ ، مِقْدَارٌ مِنَ الْمَالِ يُعَادِلُ عَلَى الْأَقْلَى مِقْدَارَ
مَا عَلَيْهِ

المُعَاوَضَةُ تُقَعُّ إِمَّا بَيْنَ عُمَّالَاءِ المَصْرِفِ الْوَاحِدِ ، أَوْ
فِي مَعْبَدٍ خَاصٍّ بِهَا يُدْعَى بِمَصْرِفِ المُعَاوَضَةِ أَوْ بَيْتِ (١)
المُعَاوَضَةِ : وَشَأْنُ هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُخْرَجَ حِسَابَ التَّعْهُدَاتِ
الَّتِي عَلَى كُلِّ مَنْ عُمَّالَاءِ المَصْرِفِ ، وَأَنْ يُنَافِيَ بَعْضُهَا
بِبَعْضٍ جُهْدَ الطَّاقَةِ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لِلنَّقُودِ دَخْلٌ فِي
الْأَدَاءِ إِلَّا لِتَكْمِيلِ الرُّصِيدِ الَّذِي لَمْ تَسْتَطِعْ مُعَادَلَتُهُ .

(١) بيت المعاوضة أو غرقها أو مصرفها تقابل بالفرنسية لفظة

وبهذه الوسيلة يتوسَّلُ الصَّيارِفَةُ وَوَكلاءُ الصَّيرِفَةِ إلى تسويةِ حُسباناتِ بينهم رُبما بلغت إلى مِئاتِ المِلايينِ من الفِرنكاتِ بل إلى المِلياراتِ منها ، ولم يَزِدِ الفرقُ المِتمِمُ للمعاوَضةِ عن بَضعةِ آلافِ فِرنكٍ

كلُّ هذهِ الذَّرائِعِ أوجدتها الفِطنةُ لِلتَّقْليلِ من استعمالِ النقودِ ، وسَهَّاتِ بها على الشُّعوبِ التي تُثِقُنُ الاتِّجارَ : كَالشُّعْبَيْنِ الأَمْرِكِيِّ وَالإِنْجِلِيزِيِّ ، أنْ تَقُومَ بِأَجْسَمِ الأَعْمَالِ وَلَا تَسْتخدِمَ لها إِلَّا قَلِيلاً مِنَ المَسكوكاتِ

الورقُ النَقْدِيُّ

أَحْسَنُ ما يُتَّقَى بِهِ تَدَاوُلُ المَسكوكاتِ في المَعامِلاتِ التِجارِيَّةِ الورقُ النَقْدِيُّ أو الورقُ المِصرْفِيُّ
هذا الورقُ عِبارَةٌ عن عِدَّةِ يَمِدها مَنسأً بِدفعِ مِقدارٍ معلومٍ مِنَ المَالِ إلى حامِلِهِ حينَ الاطِّلاعِ . على أَنَّهُ قد يَظْهَرُ لأوَّلِ وَهْلَةٍ أَنَّهُ في هذا النِّوعِ مِنَ التَّعْهُدِ غِرابَةٌ : إذ لا يَلْبِثُ حامِلُ الورقةِ على أَثرِ إِصدارِها أنْ يُعِدها إلى

المصرف فيأخذ قيمتها نقوداً ، ويخسر المصرف نفقات صنعها . وقد يُخالُ أيضاً أن إصدار مثل هذا الورق حقٌ طبيعيٌّ للناس : إذ يسوغ لمن يشاء ، وقد حسن قصده ، أن يوزع على الجمهور ما يطيب له من العِدات التي يقبلونها بلا إكراه .

الورق المصرفيُّ يمتازُ عما سواه بالخصائص التالية :
أنه ينتقل إلى حامله ، بلا صيغة معلومة ولا تظهير ، ولا كتابة ما ، ولا تبعة على متداوليه السابقين ؛ ولو لم يكن هذا شأنه لتردد الناس في قبوله ؛ وأنه في كلِّ حال يُستبدلُ به النقد ، على حين أن الخطوط التجارية من مثل السفتجة والصك ، إنما تؤدي قيمتها في الأجل ؛ وأنه يُستنجز^(١) في كلِّ زمانٍ ، حتى بعد انقضاء العشر ، أو العشرين ، أو الثلاثين من السنين ، فلا يسقط حقه بالتقادم^(٢) كما يسقط به حق الصك والسفتجة ؛ وأنه

(١) استنجز الوعد أو الحق تقاضاه وطلب إيفاءه

(٢) التقادم مضي المدة القانونية Prescription

لا يَسْتَلْزِمُ الفائدةَ ، وهذا أصليٌّ فيه ، فلو حُمِلَ أدنى شيءٍ
منها - كأن يُجْعَلَ على الفرنكِ سنتيمٌ أو نصفُ سنتيمٍ ،
كما يُشيرُ بذلكَ فريقٌ من الناسِ - لتَنَكَّرَتْ طبيعتهُ :
إذ يتعيَّنُ عندئذٍ على مُتدَاوِلِيهِ أَنْ يُضِيعُوا وقتاً في
الحُسْبَانَاتِ ، وهذه الحُسْبَانَاتُ لو لم تَسْتَعْرِقْ إِلَّا بِضْعَ
ثَوَانٍ من الوقتِ ، لكفى بها مانعاً للورقِ المصرفيِّ من
الحُلُولِ محلِّ النقديِّ ، ولا يكونُ حُلُولُهُ عَجَازَةً تاماً ، إِلَّا بِأَنْ
يُسْتَبَدَّلَ بِهِ وَيُقْبَلَ فِي اللَّحْظَةِ الواحدةِ من غيرِ أَنْ يُسْتَعَانَ
على ذلكَ بقلمٍ ، ولا أَنْ تُضَاعَ فِيهِ دَقِيقَةٌ تفكيرٍ

ولهذا السببِ عينه تَحْتَمُّ أَنْ تكونَ قيمةُ كلِّ ورقةٍ
مَصْرِفيَّةٍ رَقْماً صحيحاً لا كَسْرَ فيه ، كأن تكونَ خمسين
فرنكاً أو خمسمائةِ فرنكٍ أو ألفَ فرنكٍ ، على حينِ أَنْ
الخطوطَ التجاريَّةَ لا ضابطَ لمقاديرِها وكثيراً ما تَصْحَبُهَا
الكُسُورُ

ثمَّ يتعيَّنُ صُدُورُ الورقِ النقديِّ عن منسأٍ معروفٍ
غيرِ مشكوكٍ في مقدِّرتهِ ؛ لئلاَّ يَعْزَّ تسَلُّمُهُ ، أو يُهْرَعِ

مَنْ تَسَلَّمَهُ إِلَى الْمَصْرِفِ لِيَسْتَبَدَلَ بِهِ تَقُوداً؛ وَيَتَعَيَّنُ
أَيْضاً أَنْ تُدْفَعَ قِيمَتُهُ إِلَى حَامِلِهِ بِلا مَحَاوَلَةٍ أَى أَنْ يَفْتَحَ
المَصْرِفُ، فِي أَكْثَرِ سَاعَاتِ النَّهَارِ، عَدَداً كَافِياً مِنْ
الْكُوى^(١) لِتَسْهِيلِ اسْتِنْجَازِهِ

فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي بَلَدٍ، شَقَّ عَلَى الْعَامَّةِ
تَدَاوُلُ ذَلِكَ الْوَرَقِ عَلَى نَحْوِ مَا هُوَ جَارٍ فِي إِسْپَانِيا
عَلَى أَنَّ النَّاسَ قَلَمًا بِالْفُؤنِ الْوَرَقَ الْمَصْرِفِيَّ إِلَّا بَعْدَ
تَمَادِي الزَّمَنِ، وَقَدْ تَعَاقَبَتْ أَجْيَالٌ فِي فَرَنْسا قَبْلَ أَنْ يَعْتَادَ
الْقَوْمُ تَدَاوُلَهُ كَمَا يَتَدَاوَلُونَ النِّقْدَ وَلَا سِوَمَا الْقُرُوشُونَ
وَسَكَانُ الْأَطْرَافِ مِنَ الْأَرْيَافِ

إِنَّمَا الْوَرَقُ الْمَصْرِفِيُّ قَرْضٌ خَفِيٌّ، يَقْتَرِضُهُ الْمَصْرِفُ
مِنَ الْجُمْهُورِ: بِدَلِيلِ أَنَّ الْجُمْهُورَ يَرْضَى بِهِ بَدَلاً مِنَ النِّقْدِ
مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا وَعَدَداً، بِدْفَعِ النِّقْدِ إِلَيْهِ حِينَما يَتَطَلَّبُهُ

(١) الكوى جمع كوةٍ وهى النافذة وعندنا يجدر أن يسمى بها

كلٌّ مُطَلَّ بِفَتْحٍ فِي الْإِدَارَاتِ الْعَامَّةِ لِلْجُمْهُورِ Puichets

مزايا الورق المصرفي

لهذا الورق مزايا بعضها يعود نفعه على الجمهور ،
وبعضها يعود نفعه على المنسأ الذي يصدره ، وهذا بيانها :

١ - سهولة تداوله ؛ فهو خفيف الحمل ، ميسور
الإرسال طي الكتب ، هين الأخذ والعطاء مهما يكثر
عدده وتكبر مقادير قيمته ، مما لو كان تقداً لثقل وزنه
وضاع الوقت الطويل في تعداده

٢ - كون الجمهور - متى كان المصرف مكيناً
وموثوقاً به - لا يتوافدون إلا نادراً لاستبدال الورق
بالنقود - كما دل على ذلك الاختبار - فيبقى إذا بين
أيدي الناس شيء كثير من ذلك الورق المتراضى به ،
ولا يضطر المصرف للأحتفاظ إلا بأدنى مقدار من
النقود في مقابلته

ولقد كان الناس يظنون قبلاً أنه لا ينبغي للمنسأ أن
يستبق لديه من ذلك المال الاحتياطي إلا نحو الثلث من

قيمة الورق؛ غير أنه جرى اصطلاحُ المصارفِ الكبرى لهذا العهد، على جعلِ المالِ الاحتياطيِّ معادلاً النصفَ أو مجاوزَهُ

فالنَّاتجُ من هذا الفرقِ بين النقدِ الاحتياطيِّ وبين الورقِ، أنَّ البلدانَ التي ألفتْ تداولَ ذلك الورقِ تستغنى عن جانبٍ غيرِ قليلٍ من السِّكَّةِ المعدنيةِّ. وفي هذا الاستغناء من الفوائدِ الجبليِّ ما تقدّم لنا ووصفهُ

٣ - إنتفاعُ المصرفِ الحاصلِ على هذه الثِّقةِ من الجمهورِ بمقاديرٍ من المالِ لا يحسبُ لأربابها فائدةً، ولا يُنفقُ في سبيلها إلاَّ الشيءَ اليسيرَ الذي يقتضيه استصناعُ الورقِ؛ فهو لا يستطيعُ بهذه الوسيلةِ التَّساهلَ في إفراضِ الصُّناعاتِ والتُّجَارِ، وجعلِ السِّعْرِ الذي تُستقَطَعُ به الخطوطُ التجاريَّةُ، أدنى ممَّا لو كانت جميعُ المعاملةِ بالمعادنِ المسكوكةِ دونِ سواها

المحذورات التي تنجم عن استكثار ما يُصنع من الورق
المصرفي - القوانينُ المسنونة للمناسي المأذونة
بإصدار الورق

تلك مزايا الورق المصرفي ، أما محذوراتُه فبعضُها
يُجئ من كونِ مُصدره ، إذا دَهَمَتْهُ أزمَةٌ أو فاجأَتْهُ فزَعَةٌ
عامَّةٌ ، لا يستطيعُ أداءَ ما تعهَّدَ به حينَ الطلبِ فيَعْتَرُ
ويأخذُ الجمهورُ بعثرته ؛ وبعضُها يتأتَّى من تمادى كثيرٍ من
المصارفِ في إصدارِ الورقِ إلى حدِّ من التراكُمِ في
السوقِ ، يَقِفُ معه الجمهورُ الذي يجهلُ حقيقةَ تلكِ المعاهدِ
مَوْقِفَ الحَيْرَةِ بينَ الصالحِ منها وغيرِ الصالحِ ، إلى أن
يَصِحَّ عزمُهُ في النِّهَايَةِ على رفضِ تلكِ الأوراقِ جميعاً فتَحْرَمَ
البلادُ أداةً للوفاءِ من أنْفَعِ أدواتِه

بَدَتْ هذه المحذوراتُ بِجِلَالِهَا للحكوماتِ في أرجاءِ
المعمورِ ، فلم تَدَعْ واحدةٌ منها للممولين ولا للصيارفةِ حُرِّيَةَ
إصدارِ ذلكِ الورقِ ، وتَشَدَّدَتْ فيما سَنَّتْهُ من القوانينِ

لضبطِ حِرْفَةِ الصَّبْرِ بِأَكْثَرِ مِمَّا تَشَدَّدَتْ فِيهَا سَنَّتُهُ مِنْهَا
لِحِرْفَتِي الْأَطْبَاءِ وَمُحَرَّرِي الْمُقَوِّدِ

فَأَمَّا الْمَعَاهِدُ الَّتِي أُذِنَتْ إِخْرَاجُ ذَلِكَ الْوَرَقِ فَسُمِّيَتْ
بِمَصَارِفِ الْإِصْدَارِ ، وَتَخْتَلِفُ أَنْظِمَتُهَا بِاخْتِلَافِ الْأَقْطَارِ :
فِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ ، مِثْلًا ، يُبَاحُ تَعَدُّدُهَا تَحْتَ شَرَايِطَ
تَقْيِيدِيَّةٍ شَدِيدَةٍ ؛ وَفِي بَرِيطَانِيَا الْعُظْمَى يُبَاحُ أَيْضًا
تَعَدُّدُهَا : لَكِنَّ الْحُكُومَةَ تُؤَثِّرُ مَصْرَفًا كِبَنَكًا ^(١) إِنْجَلْتِرَا
عَلَى مَا سِوَاهُ مِنْ تِلْكَ الْمَنَاسِي ، وَتُعْطِيهِ مِنَ الْأَمْتِيَازِ مَا
لَا يُعْطَاهُ غَيْرُهُ ؛ وَفِي فَرَنْسَا — وَمَا يَجْرِي مِجْرَاهَا مِنْ
الْبُلْدَانِ — جُعِلَ إِصْدَارُ الْوَرَقِ النَّقْدِيِّ أَحْتِكَارًا مُطْلَقًا
خُصَّ بِهِ مَصْرَفٌ وَطَنِيٌّ هُوَ بَنَكُ فَرَنْسَا

يَطُولُ بِنَا الشَّرْحُ لَوْ أَرَدْنَا تَعْدَادَ الْأَسْبَابِ الَّتِي بُنِيَ
عَلَيْهَا النِّظَامُ الْقَاضِي بِأَنْ يَكُونَ مَصْرَفُ الْإِصْدَارِ وَاحِدًا
أَوْ الْأَسْبَابِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا النِّظَامُ الْمُجِيزُ تَعَدُّدَ هَذَا

(١) أبقينا هذا الاسم حينما كان مضافاً إلى ما يُعِينُهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ

عَلِمَ لَا يَجُوزُ التَّصْرُفُ فِيهِ

النوع من المناسي . أما نحن فيلوح لنا مبدئياً ، أن النسبته تكون أمتلى حياةً وأكثر انتشاراً في القرى وفي أطراف البلد ، وأقلّ انحصاراً وغلاءً في الأقطار التي يباح فيها تعدد مصارف الإصدار

على أنه - مهما يكن من أمر الإباحة أو التقييد - لا بد من الألتفات في كل صقع إلى السوابق ؛ والمكانة المكتسبة ، والأوهام المتأصلة في نفوس القوم لهذا كان توحيد الإصدار في فرنسا أفضل من سواه والمصرف الذي خصّ فيها دون غيره بإصدار تلك الأوراق التي تؤدّي قيمها لحاملها حين العرض ، إنما هو بنك فرنسا

الفرق بين الورق المصرفي وبين النقد

الورق المصرفي ليس في حقيقته بالنقد ، إلا أنه يحلّ محله بموافقة الدين يتداولونه مختارين : فيصبح عندئذ نقداً ائمانياً ؛ خلا أنه تنقصه مزية من أهم مزايا السكة

المعدنية : وهي القيمة الذاتية ، وعن هذه القيمة ينجم
أكبر فرق بينه وبين السكة . يُضافُ إلى هذا الفرق
أنَّ الورق ليسَ بِإِكْرَاهِيٍّ ، فَمَنْ شَاءَ رَضِيَ بِهِ وَفَاءً لِحَقِّهِ
وَمَنْ لَمْ يَشَأْ تَقَاضَى السَّكَّةَ دُونَهُ ؛ إِلَّا حَيْثُ تُوجِبُهُ
ضَرُورَاتُ اسْتِثْنَائِيَّةٌ سَيَجِيءُ الْكَلَامُ عَنْهَا يَنْعَتُونَ تَدَاوُلَهُ
فِيهَا « بِالتَّدَاوُلِ الْقَسْرِيِّ »

أَمَّا فِي الْأَحْوَالِ الْمَأْلُوفَةِ فَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْأَنْاسِ
الْحَازِمِينَ ، أَلَّا يَتَرَدَّدُوا فِي قَبُولِهِ مَتَى عَلِمُوا أَنَّهُ صَادِرٌ عَنْ
مَصْرِفٍ مَكِينٍ ، لِتَيَقُّنِهِمْ مِنْ أَنَّهُمْ يَسْتَبْدِلُونَهُ بِ
الْمَسْكُوكَاتِ حِينَ يُرِيدُونَ

بنك فرنسا

كَانَ الْمَوْسَسَ لِلشَّرْكَهِ الشَّهِيرَةِ الَّتِي دُعِيَتْ بِبَنْكِ
فَرَنْسَا الْقَنْصُلِ الْأَوَّلِ^(١) ؛ وَكَانَ ابْتِدَاءُ أَعْمَالِهَا يَوْمَ عَشْرِينَ
فَبْرَايِرَ سَنَةِ ١٨٠٠

(١) يُرَادُ بِهِ بُونَابَرْت

لَقِيَتْ تِلْكَ الشَّرْكَهَ فِي طُفُولَتِهَا مِنْ الْمَتَاعِبِ مَا كَانَ
شَدِيداً ؛ وَرَأْسُ مَالِهَا حِينئِذٍ لَا يُنْفِ عَلَى ثَلَاثِينَ مِليونَ
فِرَنْكٍ جُمِعَتْ بِشِقِّ الْأَنْفُسِ

أَمَّا التَّرْخِيسُ لَهَا دُونَ سِوَاهَا فِي إِصْدَارِ الْأُورَاقِ
النَّقْدِيَّةِ فَلَمْ يَتَّحْ (١) إِلَّا فِي سَنَةِ ١٨٠٣ بِقَيْدٍ أَلَّا يَخْرُجَ
تَدَاوُلُهَا عَنْ حَيْزِ بَارِيسِ

ثُمَّ قَامَتْ فِي الْمُقَاطَعَاتِ مَنَاسِيْ أُخِرَ أَيَّامَ عَوْدَةِ
الْحُكُومَةِ الْمَلِكِيَّةِ (٢) أَبَاحَتْ لَهَا الْحُكُومَةُ إِصْدَارَ مِثْلِ
تِلْكَ الْأُورَاقِ ، كُلٌّ فِي دَائِرَةِ مُقَاطَعَتِهِ ؛ فَتَأَسَّسَتْ ، وَاحِداً
بَعْدَ وَاحِدٍ ، فِي مَدُنِ « رُوَانِ » وَ « نَنْتِ » وَ « بَرْدُو »
وَ « لِيُونِ » وَ « مَرَسِيْلِيَا » وَ « لِيْلِ » وَ « الْهَقْر » وَ « طُولُوزِ » (٣)
حَتَّى إِذَا جَاءَتْ سَنَةُ ١٨٤٨ ، التَّقَمَ بَنُكُ فِرَنْسَا جَمِيعَ تِلْكَ
الْمِصَارِفِ الْمُقَاطِعِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ مُسْتَقَلَّةً وَنَامِيَّةً ، وَاخْتَصَّ
وَاحِداً بِامْتِيَازِ الإِصْدَارِ فِي أَرْجَاءِ فِرَنْسَا ؛ فَكَانَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ

(١) لم يتح أي لم يتيسر حصوله (٢) سنة ١٨١٤

(٣) مدن بفرنسا سبق لنا نشر أسمائها بلغتها

أحتكارٍ مُطلقٍ منحتهُ إِيَّاهُ الحُكُومَةُ لِمددٍ تماقبتِ ،
كلُّ مدَّةٍ منها ثلاثون أو أربعون سنةً ؛ وكان تجديدُ المدَّةِ
الأخيرةِ منها في سنة ١٨٩٧ على أن ينقضي أجلُها في

سنة ١٩٢٠

يبلغُ الآنُ رأسُ مالِ بنكِ فرنسا مائةً واثنين وثمانين
مليوناً وخمسمائةً ألفِ فرنكٍ ، مقسمةً إلى مائةٍ واثنين
وثمانين ألفاً وخمسمائةٍ سهمٍ ، قيمةُ كلِّ منها ألفُ فرنكٍ ؛
وللبنكِ المذكورِ عدداً ذلك أموالٌ احتياطيةٌ مختلفةٌ ،
جملتها ثلاثةٌ وأربعون مليوناً

أما أعمالُهُ : فمنها قطعُ الصُّكوكِ التجاريةِّ التي عليها
ثلاثةُ توقيعاتٍ ، بمعنى أن ما يُقدَّمُ له من صكٍّ أو سفتجةٍ ،
يجتمعُ فيه بجانبِ إمضاءِ الدائنِ وإمضاءِ المدينِ ، إمضاءُ
ثالثٍ - يكونُ في العادةِ أحدَ الصيارفةِ الأفرادِ - لضمانِ
وفاءِ الآخرينِ ؛ وهذا التوقيعُ الثالثُ أو التعمُّدُ الثالثُ إنما
يرادُ بهِ المزيدُ من الاستيثاقِ . ومنها أنه يُقرضُ على

دُخُولِ^(١) الحكومةِ الفرنسيةِ ، وعلى الأسهمِ والأسنادِ
الخاصةِ بمسالكِ الحديدِ الفرنسيةِ الضامنةِ لها الحكومةُ ،
وعلى صنوفٍ من الأوراقِ الأخرى ، وعلى السبائكِ
والمسكوكاتِ ؛ فضلاً عن أنه يقومُ بسائرِ الأعمالِ الصيرفيةِ
الجاريةِ . فهو بمنزلةِ أمينِ الصندوقِ المركزيِّ من التجارةِ
العليا والماليةِ العليا في فرنسا ؛ ومعظمُ رأسِ مالهِ مَقْرَضٌ
على ورقٍ من أوراقِ دَخَلِ الحكومةِ ؛ ومن ذلكِ المالُ
مَقَادِيرُ يَدِينُ بها الحكومةُ بلا فائدةٍ في مُقَابَلَةِ الأمتيازِ
الذي منحتهُ إِيَّاهُ

في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ ، اشتمَلَ قِمَطْرُ^(٢) ذلكِ
البنكِ - أي مجموعُ الخطوطِ التجاريةِ المستقطعةِ لديه -
على ما قيمتهُ ثمانمائةٍ وأحدَ عشرَ مليوناً : منها ثلاثمائةُ مليونِ

(١) الدخول جمع دَخَلَ وقد سبق تفسيره

(٢) القِمَطْرُ الدَفْتَانُ تجمعُ فيهما أوراقُ السجَلِ ونحوه استعْرناها

هنا لما يجمع فيه كلُّ مصرفٍ الخطوطِ التجاريةِ المستقطعةِ لديه

ومليونان في إدارته الأصلية (باريس) ، وخمسمائة وتسعة ملايين في شعبه ؛ وانتهى ما أقرضه على الأسناد والمقومات المنقولة الى خمسمائة واثنين وأربعين مليوناً : منها مائة وخمسة وخمسون مليوناً في باريس ، وثلاثمائة وسبعة وثمانون مليوناً في المقاطعات ، ورقى ما هو مخزون في قيعانه من المسكوكات الى أربعة مليارات ومائتين وأربعة وثمانين مليوناً وهو أضخم مقدار مكّدس من المعادن الكريمة في أوروبا : منه ثلاثة آلاف وثلاثمائة وتسعة وتسعون مليوناً من الذهب - أي من أشرف النقد وأعمه تداولاً في هذا الزمن - وثمانمائة وخمسة وثمانون مليوناً من الفضة.

يُقابل ذلك أن ما كان بين الأيدي من أوراق بنك فرنسا في تلك السنة ، خمسة مليارات وخمسة وستون مليوناً بعلاوة سبعمائة وواحد وثمانين مليوناً على ما في مخازنه من المقدار المعدني ؛ فكانت نسبة المخزون - ذهباً وفضة - الى الأوراق المتداولة ، نسبة أربعة وثمانين ونصف الى

المائة، ونسبة المخزون من الذهب وحده إلى تلك الأوراق
نسبة سبعة وستين إلى مائة

وكان سعر القطع إذ ذاك ثلاثة وخمسة أخماس سنوياً.
على أنه سعر قداماً يحيد عنه ذلك البنك : وتأويله أن البنك
يتعوض عن عنايته وفائدته والمخدورات التي يتعرض لها،
قَدراً محسوباً على نسبة ثلاثة في المائة سنوياً من قيمة
الخطوط التجارية

ومما جرت عليه عادة البنك ألا يقبل خطوطاً إلى أجل
أبعد من تسعين يوماً؛ فالثلاثة التي يسبقها من المائة
استقطاعاً لا تُجاوز إذاً خمسة وسبعين سنتيماً عن كل
مائة فرنك من أي صكٍ مُستقطعٍ ينتهي ميعاده في
تسعين يوماً

وفي سنة ١٩٠٦ سنَّ قانونٌ رفعَ مقدارَ الأوراقِ
النقدية المتداولة من خمسة مليارات، إلى خمسة مليارات
وثمانمائة مليون

نعم إنَّ لبنك فرنسا، في هذا العهد، فرعاً أو فروعاً في

كلِّ مقاطعةٍ^(١) ؛ وأنَّ هذا البنكَ قد خدمَ الحكومةَ في حربِ ١٨٧٠ - ١٨٧١ خدمةً جليلاً بإقراضِهِ إيَّاهَا ملياراً وخمسمائةَ مليونَ فرنكٍ مما استدرَّه من ثقةِ الجمهورِ بأوراقِهِ ؛ إلاَّ أنَّ هنالكَ أمراً يُؤسِّفُ له ، وهو أنَّ انقلابَ سنةِ ١٨٤٨ ، قد ألغى مَصارفَ الإصدارِ من روان ، وندت ، وبردو ، وليون ، ومرسيليا ، وليل ، والهتر ، وطولوز ، مع أنها كانت مَصَادِرَ حياةٍ للصناعةِ والتجارةِ المحليَّةِ لا يقومُ مقامُها نظامٌ مركزيٌّ مهمما تكثُرُ فُرُوعُهُ

(١) يؤخذ من البيان الذي قدَّمتهُ إدارةُ بنكِ فرنسا لجمعية المساهمين في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ ، عما يتعلَّقُ بسنة ١٩٠٩ ، أنه كان لذلك البنكِ يومئذٍ ثمانيةً وعشرون فرعاً ، وتسعةً وستون مكتباً مُساعداً ، عدا توابعَ له في ثلاثمئةٍ وخمسينَ مُدنٍ مختلفةٍ ، أي أنه يباشر أعمالَهُ في ثلاثمئةٍ وخمسةٍ أمكنةٍ منها مركزُهُ الأصلي في باريس . فهذا العددُ من الفروعِ والمكاتبِ المساعدةِ والتوابعِ الأخرِ قد أصبحَ ضعُفَى ما كان ، منذ جُدِّدَ الامتيازُ لذلك البنكِ في سنة ١٨٩٧ ، وتجاوزَ بأكثرَ من خمسينَ وخمسةٍ أخماسِ الرِّقْمِ الذي قدَّره القانونُ الآذِنُ بالتجديدِ في تلكِ السنةِ عينيها

وَيُوجَدُ بِجَانِبِ بِنْكَ فَرَنْسَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَصَارِفِ
لِلشَّرَكَاتِ وَالْأَفْرَادِ تَعْمَلُ كُلُّهَا أَعْمَالَهُ سِوَى أَنَّهُ لَا تَسْتَطِيعُ
إِصْدَارَ الْأَوْرَاقِ الَّتِي تُدْفَعُ قِيَمَتُهَا إِلَى حَامِلِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاعِ

صُفُوفُ أَعْمَالِ الْمَصَارِفِ

تَنْقَسِمُ أَعْمَالُ الْمَصَارِفِ إِلَى قِسْمَيْنِ أَصْلِيَيْنِ : أَحَدُهُمَا
خَصِيصٌ بِالنَّسِيبَةِ وَالْآخَرُ خَصِيصٌ بِبِضْرُوبِ الْإِقْرَاضِ ؛
وَالْآخَرُ خَصِيصٌ بِبَعْضِ الْأُمُورِ التِّجَارِيَّةِ مِنْ مِثْلِ تَسْهِيلِ
الاسْتِيفَاءِ وَالْوَفَاءِ ، وَالْمَعَاوَضَةِ بَيْنَ الدِّيُونِ ، وَتَسْلِيمِ النُّقُودِ
أَوْ تَقْلِبِهَا مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ

يَجِبُ عَلَى الصَّيرَفِيِّ أَنْ يَنْهَجَ فِي أَعْمَالِهِ غَيْرَ مَنْهَجِ
الْمُمَوَّلِ الْفَرْدِيِّ : لِأَنَّ هَذَا الْمُمَوَّلَ يَتَصَرَّفُ فِي حُرِّ مَالِهِ
وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ مَا يَوْثُرُ ، لَا كَالصَّيرَفِيِّ الَّذِي يَتَصَرَّفُ
فِي مَالِهِ وَفِي الْوَدَائِعِ الَّتِي أُتْمِنَتْ عَلَيْهَا الْآخَرُونَ ؛ فَإِنَّهُ مَكْفٌ
بِالتَّنْبِهِ وَالْحَيْطَةِ فِي الْغَايَةِ ، وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَشِيرَ ^(١) تِلْكَ

(١) نَكَرَّرَ الْإِشَارَةَ هُنَا إِلَى أَنَّ « اسْتَشِيرَ » تَعْنِي وَضَعَ أَمْوَالَهُ

فِي مَوَاضِعَ يَأْمَنُ اسْتِرْجَاعَهَا مِنْهَا وَمَعَهَا رَيْعٌ ، وَأَنَّهَا تَقَابِلُ بِالْفَرَنْسِيَّةِ

Faire valoir, placer, fructifier

الأموال في المعاملات الطويلة الآجال وإن كانت أسلم عاقبة ، بل في المعاملات القصيرة الآجال التي يسهل عليه ممها الأستيفاء بحيث يستطيع ، في كل آن ، أن يلبي دعوة مُقرضيه النقود إلى أداء ما عليه لهم

فالصيرفي إذا مُقيد لا يتسنى له أن يفعل كل ما يطيب للممول الذكي فعائه ، وطالما جهل بعض المصارف هذا الفرق فوقع في الإفلاس

على أن الأعمال المصرفية لا مصلحة فيها للممول الذي يستخدم أمواله دون سواها ؛ كما أن استثمار النقود بالطريقة الجامدة التي تكون أنفع للممول ، لا مصلحة فيها للصيرفي

. الممول جدير بإيثار المشروعات البعيدة الآماد ، والمساهمات الصناعية ، والديون الرهنية ، والمحاصات ذات المدد الممتدة في المؤسسات التجارية أو التحويلية ، وإجمالاً ، في ضروب الأعمال التي تتوطن فيها رؤوس الأموال غير متقلقة جهد الطاقة

لكن الصيرفي لا تُفيدة هذه الأنواع من الأعمال بل قد تكون ذات خطرٍ عليه ، لبُطء الاستيفاء فيها بما لا يُمكنه من القيام بعُهوده إذا طُوبَ مفاجأةً بأداء ما لديه من الودائع لمُستردِّها
فيأخضُ مما فصلناه أن الاستثمارَ البعيدَ الآجالِ أصلحُ للممولين ، وأن الاستثمارَ القريبَ الآجالِ أصلحُ للصيارفةِ

شركاتُ النسيئةِ العقاريةِ

من الشركاتِ الكبيرةِ طائفةٌ يَخْلُطُ الجمهورُ بينها وبين المناسي: تلك شركاتُ النسيئةِ العقاريةِ أو الاثمانِ العقاريِّ الغرضُ الأصليُّ من تلك الشركاتِ الإقراضُ على رهنِ عقاريٍّ لآمادٍ تمتدُّ في الغالبِ الى خمسين أو ستين سنةً . هذا الارتهانُ ، أي الإقراضُ المضمونُ بنوعٍ خاصٍّ من التَّسْجِيلِ على عقارٍ معيَّنٍ ، هو خيرُ ضروبِ الاستثمارِ : إذ تكونُ العينُ ضامنةً للدينِ ؛ فإذا لم يُؤدِّ المدينُ في المواقيتِ فوائدَ ما عليه ، أو لم يردَّ رأسَ المالِ في

أَجَاهِ ، فَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَحْجِزَ عَلَى تِلْكَ الْعَيْنِ ، وَيَكُونَ حَقُّهُ فِيهَا مُمْتَازًا عَمَّا سِوَاهُ ، إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ بِتَمَامِهِ

هذا الامتيازُ يترتبُ للرُّهونِ المتعدِّدةِ عَلَى الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ تَبَعًا لِتَقَدُّمِ كُلِّ مِنْهَا فِي التَّسْجِيلِ ؛ وَلَمَّا كَانَتْ قِيَمَةُ الْعَقَارَاتِ - إِلَّا فِي الْأَزْمَاتِ الشَّدِيدَةِ وَهِيَ فِي الْأَكْثَرِ عَارِضَةٌ - لَا تَنْخَفِضُ انْخِفَاضًا كَبِيرًا ، لَمْ يَكُنْ مَعَهَا خَطَرٌ جَدِيٌّ عَلَى حَقِّ الْمُرْتَهِنِ ^(١) فِيمَا لَوْ احْتَاطَ وَلَمْ يُقْرَضِ إِلَّا مَا يُعَادِلُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِينَ فِي الْمِائَةِ ، مِثْلًا ، مِنْ قِيَمَةِ الْعَقَارِ

عَلَى أَنْ لِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْإِقْرَاضِ تَقْيِصَةٌ : وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا طَرَأَ عَلَى الْمُرْتَهِنِ مَا أَحْوَجَهُ إِلَى الْمَالِ ، لَمْ يَسْهَلْ عَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُ دَيْنِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ الْمَضْرُوبِ لَهُ ، وَهَذَا الْأَجَلُ رُبَّمَا أَقْضَى إِلَى خَمْسٍ ، أَوْ عَشْرٍ ، أَوْ خَمْسَةِ عَشْرَةَ مِنْ السَّنِينَ بِسَبَبِ مَا يَسْتَلْزِمُهُ الرَّهْنُ مِنَ النِّفَقَاتِ ؛ وَرُبَّمَا

(١) المرتهن : هو الدائن على رهن ، والرَّاهن : هو المدين

شَقَّ عَلَيْهِ أَنْ يُقَاضِيَ مَدِينَهُ وَقَدْ تَأَخَّرَ فِي الْوَفَاءِ ، فَتَأْتِي لَهُ
مِنْ ذَلِكَ شُغْلٌ وَعَنَاءٌ

غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْعَيْبَ يَزُولُ حَيْثُ تَتَأَلَّفُ شَرِكَاتُ
النَّسِئَةِ الْعَمَارِيَّةِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الشَّرِكَاتِ تَمُدُّ فِي آجَالِ
قُرُوضِهَا ، وَتَسْتَوْفِي أَمْوَالَهَا أَقْصَاً حَرَلِيَّةً يَنْبِئُ أَنْ
يَشْتَمِلَ كُلُّ قِسْطٍ مِنْهَا عَلَى الْفَائِدَةِ وَعَلَى جُزْءٍ مِنَ الْأَصْلِ
يُسْتَهْلَكُ مَعًا

أَمْثَالُ هَذِهِ الْقُرُوضِ تُعْقَدُ عَلَى عَقَارَاتٍ يَرْهَنُهَا
الْمُقْتَرِضُونَ ، وَتُرْتَّبُ عَلَيْهَا فِي الْعَادَةِ أَقْصَاً لَا يَزِيدُ الْوَاحِدُ
مِنْهَا عَنْ خَمْسَةٍ وَخَمْسَةِ أَمْخَاسٍ مِنْ مَقْدَارِ الدَّيْنِ ؛ فَكُلُّ
مُسْتَدِينٍ يُؤَدِّي هَذَا الْقِسْطَ أَطْرَاداً فِي الْخَمْسِينَ أَوِ السِّتِينَ
السَّنَةِ الَّتِي جُعِلَتْ أَجْلاً لِقَرْضِهِ ، يَتَحَرَّرُ مِنْهُ فِي نَهَائِهَا ؛
وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكُونُ حِينَ آدَائِهِ الْخَمْسَةَ فِي الْمِائَةِ مِنْ كُلِّ قِسْطٍ
قَدْ دَفَعَ أَرْبَعَةَ فَرَنْكَاتٍ وَخَمْسَةَ وَعَشْرِينَ سَنْتِيماً فِي الْمِائَةِ ؛
فَائِدَةٌ لِرَأْسِ الْمَالِ ، وَخَمْسَةٌ وَعَشْرِينَ سَنْتِيماً : نَفَقَاتُ لِإِدَارَةِ
الشَّرِكَةِ ، وَخَمْسِينَ سَنْتِيماً : اسْتِهْلَاكاً

فهذا النوع من الإقراض مفيد للمستدين لأنه يمكنه،
بنفقة سنوية زهيدة، من أداء الفائدة في كل عام
وجزء يسير من رأس المال، علاوة عليها.

الأموال التي تُقرض على رهون عقارية، لا تجلبها
شركات النسبة العقارية من إصدار أوراق مصرفية ولا
من ودائع تُودع لديها، بل مما يدفعه الجمهور إليها ثمنًا
لأسناد طويلة الأجل تجرى عليها فائدة معلومة وتستهلك
بالقرعة الدورية. وإنما تكون تلك الأسناد بعيدة
الآمد لتعادل آمد القروض التي تؤخذ أموالها منها

فمن رغب في الإقراض على رهن عقاري، لم يكن
عليه إلا أن يشتري من تلك الأسناد فيستثمر بها ماله
استثماراً أميناً وتتسق له فوائد أخر: منها أنه لا يضطره
إلى الاتصال مباشرة بالمدين ولا إلى تذكيره المواعيد ولا
إلى تهديده بالحجز؛ ومنها أنه إذا جدت به حاجة إلى
مال، باع أسناده تلك بلا إبطاء ولا عناء في الأسواق

المروفة بالمصافق^(١) (أنظر ما يلي من هذا الجزء)
فشركاتُ النسبئة العقارية تُحسِنُ بِعَمَلِهَا هَذَيْنِ ،
إِحْسَانًا مُتَعَادِلًا إِلَى الرَّاهِنِينَ وَالرَّاهِنِينَ ؛ سِوَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ
عَلَيْهَا أَلَّا تُخْرَجَ عَنِ الْخِيزِ الْمُخْتَطِّ لَهَا ، فَلَا تُنَدَفَعُ فِي
الْمُضَارَبَةِ التِّجَارِيَّةِ ، وَالصَّنَاعِيَّةِ ، أَوْ الْمَالِيَّةِ ؛ كَمَا أَنَّهُ يَجْمَلُ
بِهَا أَنْ تُدَوَّقَ تَدَقِّقًا فِي تَقْوِيمِ^(٢) الْعَقَارَاتِ الَّتِي تُقْرَضُ عَلَيْهَا
وَلَقَدْ جَرَتْ فَرَنْسَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدِ الْأَكْبَرِ الْمَعْرُوفِ
بِبَنْكِ فَرَنْسَا الْعَقَارِيِّ ، عَلَى تَقْيِضِ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ الْوَلَايَاتُ
الْمُتَّحِدَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ وَإِنْجِلْتْرَا ، وَذَلِكَ لِرَغْبَتِهَا فِي الْإِسْتِكْرَارِ
مِنَ الْأَمْتِيَّازَاتِ وَالْإِحْتِكَارَاتِ ، فَلَمْ تَمْنَحْ الْبَنْكَ الْمَشَارَ

(١) جمع مصفق وهو المكان الذي تعقد فيه الصفقات بيعاً
وشراءً (Bourse) ومن غير حضور البضاعة بقبول وإجابة
لا فاصل بينهما من الزمن . ولقد جاء في أكثر كتب اللغة تفسيراً
للصفقة قولُ الثقات : إنه لا يجوز تفريق الصفقة أي العقد الواحد
قبل التمام . ومن هذه اللفظة التي اصطاحنا عليها يصح استعمال فعل
صافق بمعنى عاقد واحد آخر عقداً (بورصياً) ولفظة المصافق
بمعنى (البورصجي) (٢) التقويم هو التقييم

إليه الاختصاص بعقد الرهون العقارية التي تستوفى على أقساط، بل خولته مزايا استثنائية من جهة إيجاب الدين الرهنى والحجز على أعيان المستدين المغاليق^(١)؛ بحيث أن الإجراءات التي يتابعها البنك، في مثل هذه الحالة، أشد اختصاراً وأقل نفقة من تلك التي يتابعها غيره من المرتهنين في الحالة عينها

النسيئة الزراعية والنسيئة على المتقولات

لا ينبغي أن تختلط على ذهن النسيئة العقارية والنسيئة الزراعية: الأولى إقراض على رهن من المالك؛ والثانية إقراض على رهن من المحصولات حصدت أم لم تُحصد، أو من المواشى، أو من أدوات الفلاحة

ولهذا النوع الثاني من النسيئة شأن عظيم عند الزراع لأنه يتيّض لهم ذخيرة الكفالة، أو يُنقذهم من مخالب الربا؛ غير أنه، وبإلأسف، لم يُنظّم في فرنسا إلى الآن

(١) المغاليق جمع مغلاق أى المعسرين المتعذر عليهم افكالك رهنهم

فسبقها إليه غير واحد من الأقطار الأجنبية، حتى، ومن
المستعمرات الفرنسية كجزائر الأنتيل^(١) والريونيون^(٢)
أما النسبته على المنقولات فقد شيدت لها معالم في
فرنسا منذ زمنٍ مديدٍ: فتولت مصارف جمّة، ومنها بنك
فرنسا، الإقراض على رهن من دخول الحكومات، ومن
أسناد المدن، ومن سهام الشركات الكبيرة وأسنادها
ومن ضروب النسبته الإقراض على رهائن من
المنقولات؛ على أن في هذا النوع من الغلاء القاضية به
طبيعته ما ليس في غيره، لأن الأشياء المنقولة مصطفقة^(٣)
القيم متضربة الأسعار، ولأنّ ثمين كل منها والمقاضاة
والنفقات التي يوجبها حمل المستدين على اقتكالك الرهن
تكون في العادة كثيرة

كذلك الإقراض على بضائع، وأخصها ما كان من

(١) الانتيل جزائر في المحيط الهادئ Pacifique

(٢) الريونيون جزيرة شرقي أفريقيا

(٣) مصطفقة أي متغيرة وغير مستقرة

الموادَّ الأَوْلِيَّةِ كَالْقَطَنِ وَالصُّوفِ وَالْبُنِّ الخ ، يُعَدُّ ضَرْبًا جَمَّ
الفوائدِ من ضروبِ النسيئةِ التجاريَّةِ : ولقد ذكرنا أنَّ
الإقراضَ على هذه الصورةِ يَتِمُّ في معاهدَ تُدعى بِالْمَخازِنِ
العامةِ ، وأنَّ لَوِثيقتهِ اسْمًا خاصًّا هو القسيمةُ الضامنةُ^(١) ؛
بمعنى أنَّ تلكَ السَّلْعَ تكونُ مُودَعَةً في الأمانةِ الآنفِ
ذِكْرُهَا ، مُرْتَهَنَةً بما أُخِذَ من المَالِ عَلَيْهَا ، ولا يَتَسَنَّى
إِخْرَاجُهَا مِنْهَا قَبْلَ افْتِكَالِهَا

الأوهام الدائرة حول النسيئة

دارَ من الأوهامِ حولَ النسيئةِ وأعمالِها المتنوعةِ
النافعةِ ، ما كادَ بعضُهُ يبلُغُ التَّهَوُّسَ : وأشيعُ تلكَ الأوهامِ
زَعْمُ الزَّاعِمِينَ أَنَّهُ لو ضُوعِفَ إلى ما شاء اللهُ عددُ الأوراقِ
المصرفيةِ لكفى بها مُضاعفةً غيرَ محدودةٍ لرؤوسِ الأموالِ
الموجودةِ ؛ وما زالَ جُمهورٌ من الناسِ ، بِرُغْمِ ما أصابَ
طريقةَ (لُو) في أوائلِ القرنِ الثامنِ عشرِ من الإفلاسِ

(٢) القسيمة الضامنة Warrant وقد سبق تفسيرها

تِلْوِ الإفلاس ، وبرغم ما وُلِدَتْهُ الأَسْنَادُ الاضطراريةُ (١) من المصائبِ أَيَّامِ الثَّوْرَةِ الفرنسيَّةِ الكبرى ، وبرغم الكوارثِ المتعدِّدةِ التي وَقَعَتْ على الأقطارِ الأجنبيَّةِ من هذا القبيل ، يعتقدون أَنَّهُ يُسْتَطَاعُ تفريجُ الأزماتِ وتعزيزُ الهِمَّةِ الوطنيَّةِ بإِقْرَاضِ الصَّنَاعِ والتُّجَارِ والزُّرَّاعِ أوراقاً مصرفيَّةً أو أسناداً على الحكومةِ ببضعةِ ملياراتٍ من الفرنكاتِ

فتأتى من هذا الظَّنِّ أَنَّ واحداً من النُّوَّابِ اقترحَ ، منذُ عشرين سنةً خَلَّتْ ، لِإِنْعَاشِ الفلاحين من عثرَتِهِمْ ، أَن يُوَظَّنَ المَلَأَكُ منهم بإِصْدَارِ ورقٍ تقديٍّ تحتِ ضَمَانِ الحكومةِ يُعَادِلُ مِقْدَارُهُ رُبْعَ قيمةِ مزدروعاتِهِمْ ؛ وقد تَوَهَّمَ ذَلِكَ المُقْتَرِحُ ، الَّذِي أَكْثَرَتْ لَهُ مَجْلِسُ النُّوَّابِ إِيمَاناً نَزَقاً مِنْهُ أَوْ مُجَامَلَةً ، أَنَّهُ يُبَسِّرُ لِلْفَلَّاحَةِ بِهَذِهِ الوَسِيلَةِ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ مِليارَ فرنكٍ لا تكلفَةَ فِيهَا ولا مَوْؤُونَةً على أَحَدٍ

(١) الأَسْنَادُ الاضطراريةُ Assignats هي الأوراق التي

تعامل بها الناس قسراً في ذلك الوقت بأمر الحكومة

على أن هذا الاقتراح كان عبثاً وغير معقول ، إذ لو
أريد إنفاذه لَنَجَمَت عنه أمورٌ غريبةٌ : أولها كونُ هذا
العملِ مبنياً على الكذب ، ومُخالفاً لطبيعة النسيئة ، من حيثُ
أنَّ الحكومةَ التي تدفعُ تلك الأوراقَ بتلك الملياراتِ إلى
الزَّراعِ أو تَضمُنُها ، لا تملكُها ، وإذا لا تستطيعُ التَّصَرُّفَ
فيها ولا الترخُّصَ في هذا التَّصَرُّفِ لآخرين

فلو قُدِّرَ أنَّ الجمهورَ تَوَسَّعَ في ائتمانِ الحكومةِ وفي
الاستئانةِ اِتِّوَقِعِها مُؤَيِّداً بِتَوَقُّعِ المَلَكِ الرَّاهِنين ، لكان
الغرضُ من ذلك القرضِ أن يُؤذَنَ أولئك المُلَّاكُ بأخذِ
خمسَ وعشرينَ ملياراً من أموالِ المَجْتَمَعِ ، إمَّا بضاعةً من
أَيِّ نوعٍ كانت ، أو ماشيةً ، أو أدواتِ اِحْتِرافٍ ، أو
أَسْمِدَةً ، أو صناعةً يَدَوِيَّةً ، أو عملاً من الأعمالِ ؛ غيرَ
أنها لما كانت البضائعُ ، في كلِّ بلدٍ ، محدودةَ الكميَّاتِ
على نسبةِ ما لَدَى البلدِ من وسائلِ الإنتاجِ ، أو ما لِقَاطِنِيهِ
من الحاجاتِ المَظنونَةِ ، سواءَ أفي الحالِ أَمْ في مُستَقبَلِ
قريبٍ ؛ وكانت ائتمانُ البضائعِ إنما تَقَرَّرُ تبعاً لنسبةِ كميَّاتِها

إلى مقدار النقود المتداولة، وضح بداهة أن ذلك الاقتراح
الفجائي المحدث لخمسة وعشرين ملياراً من البضاعة فوق
الطلب المألوف القانوني، الملقى على عاتق السوق خمسة
وعشرين ملياراً من النقد المستجد الوهمي، كان باعثاً على
ارتفاع الأسعار بفتة إلى ما وراء الحدود، بحيث تُباع
الأشياء بثلاثة أضعاف ثمنها، أو بخمسة أضعافه، إن لم
تقل بعشرة الأضعاف، وبحيث لا يحصل الملاك ولا
المزارعون إلا على معونة خيالية مأفوك^(١)، وبحيث أن
السوق الأهلية كلها يقع فيها التخبط والاختلاط وتنزل
بها نازلة لا تقل خطراً عن كارثة بنك (لو) في أوائل
القرن الثامن عشر، أو كارثة الأسناد الاضطرارية في
أيام الثورة.

فيتحصل مما أبنأه أن جميع المقاصد التي يراد بها
الاصلاح الاجتماعي أو إنماء الثروة العامة ويجعل مبنأها
على إصدار أسناد حكومية أو أوراق مصرفية مما لا تدفع

قيمتُهُ إلى حاملِهِ تقدماً حين الطلب ، لا ينبغي اعتدادُها
سوى أوْهامٍ مخفوفةٍ بالأخطارِ

النسيئةُ العاميةُ

ليسَ بالميسورِ عادةً لعاملٍ ولا لتاجرٍ صغيرٍ أن يُعاملَ
مصرفاً : إذ ليسَ لهذا ولا ذاك من رأسِ المالِ أو من
السَّمعةِ ما يدعو وليَّ منسأٍ إلى اثْمَانِهِمَا ؛ فهذا خطرٌ
لبعضهم أن يجمعوا العُمَّالَ الصالحينَ ، من أبناءِ الحِرْفَةِ
الواحدةِ ، والمكانِ الواحدِ ، ويؤلّفُوا منهم شركاتِ النسيئةِ
العاميةِ

أكثرُ ما تعدّدت هذه الشركاتُ ، ففي ألمانيا - بدافعٍ
من الأقتصاديِّ المعروف شأز دلتش - وفي إيطاليا ؛
ومما زادها أهميةً وشأناً في ذينك البلدَيْن أنها تكافلت
بعضها ببعض

أما قوانينُها ، ولاسيما قوانينُ الشركاتِ الألمانيةِ منها ،
فقد تشدّدَ فيها ولاةُ الأحكامِ حقَّ التشدّدِ : بحيثُ أنَّ

كلّ مُنْضَمٍّ إِلَى شَرِكَةٍ لَا يَحْصُلُ عَلَى إِقْرَاضٍ إِلَّا بَعْدَ
الِاِكْتِتَابِ فِيهَا وَأَدَاءِ حِصَّتِهِ ، وَبَعْدَ أَنْ يَضْمَنَهُ ضَامِنٌ
كُفٌّ مِنْ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ ، لِيُسْتَوْثَقَ فِعْلاً مِنْ رَدِّ
الْقَرْضِ

وَتُوجِبُ الشَّرَكَاتُ الْأَلْمَانِيَّةُ ، عِدَا مَا سَبَقَ ، تَضَامُنَ
الْأَعْضَاءِ جَمِيعاً بِكُلِّ مَا يَمْلِكُونَهُ ، فِي تَبَعَةِ الْخَسَارَةِ الَّتِي
قَدْ تُصِيبُ الشَّرِكَةَ ؛ فَهِيَ بِتَرْتِيبِهَا هَذَا تَخْدُمُ الْعَمَالَ
الصَّالِحِينَ وَخُصُوصاً أَصْحَابَ الْمِهْنِ وَصِغَارَ التُّجَّارِ ، لِتُسَهِّلِيَا
عَلَيْهِمْ مَشْتَرَى الْمَوَادِّ الْأُولَى وَاسْتِبْقَاءَ ذَخِيرَةٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ
لِكِفَالَةِ مَخَازِنِهِمْ

غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ النِّسِيئَةَ الْعَامِيَّةَ لَا تُفِيدُ السُّفَهَاءَ وَلَا
الْكُسَالَى وَلَا الْمُتَغَايِينَ عَنِ الْحَقَائِقِ وَالْمُتَطَلِّعِينَ إِلَى الْأَوْهَامِ
لَا يَنْبَغِي صَرْفُ الذَّهْنِ عَنِ كَوْنِ النِّسِيئَةِ لَا تَخْلُقُ
أَصْلَ مَالٍ ^(١) أَيَّاماً كَانَ ؛ بَلْ أَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى تَقْدِيرِ رُوُوسِ

(١) أصل المال ورأس المال بمعنى واحد وقد استعمله فصحاء

أموالٍ موجودةٍ ، جَمَعَهَا الادِّخَارُ بين أَيْدِي أناسٍ عازمين
على إقراضِها حيثُ يَأْمَنُونَ عليها
فالادِّخَارُ إِذَا هُوَ أساسُ النسيئةِ ، وليسَ للنسيئةِ
أن تَمْتَدَّ إِلاَّ على قَدَرٍ . ولَمَّا كانت النسيئةُ مُهَدَّدةً أَبَدًا بما
يُحَذَرُ من فُتْدَانِ أَصْلِ المَالِ المُقْرَضِ كان من المتعِينِ على
أولِيائِها إِلاَّ يَمْنَحُوهَا إِلاَّ أربابَ الأعمالِ المنتجةِ وذوى
الكفاءةِ والنشاطِ



ملحق

بالفصل الرابع

تذييل للطبعة الثالثة عشرة

إتماماً للملاحظات الواردة بعضها في هذا الفصل
وبعضها في الفصل السابع من القسم الثاني ، نَسْرُدُ ههنا
الإحصاءات المتعلقة بالزَّاهن من أمر التعاون الأثمانيِّ
وسائر أنواع التعاون في ألمانيا ، وإنجلترا ، وفرنسا

شركات التعاون الألمانية وهي شركات
النسيئة العامة قبلاً

تبيَّنَ مما نُشِرَ في يونيه سنة ١٩٠٨ ، حينَ الاحتفالِ
بالتذكاريِّ المئويِّ لمولدِ العالمِ شُلْزِ دَلْتِشْ ، أنَّ عددَ ما كانَ
في ألمانيا من شركاتِ التعاونِ إلى أوَّلِ ينايرٍ من السنةِ
الآنْفِ ذكْرُها ، بلغَ ستَّةَ وعشرينَ ألفاً وثمانمائةً وإحدى
وخمسينَ شركةً ، جملةُ أعضائها أربعة ملايينَ ومائةٌ وخمسة
آلافٍ وخمسمائةٍ وأربعة وتسعونَ عضواً

وقد جاء في حَوْلِيَّةِ^(١) «الاتحاد» حُسبانَاتُ أربعةٍ وعشرين ألفاً ومائتين وثلاثةٍ وثلاثين مُتعاوِنَةً، ظَهَرَ مِنْهَا أَنَّ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ألفاً وأربعمائة وسبعين مُتعاوِنَةً اثْمَانِيَّةً أَقْرَضَتْ أَلْفَيْنِ وَمِائَةً وَخَمْسَةَ عَشَرَ مِليونَ مَرَكٍ (المَرَكُ = فرنكٌ وخمسةٌ وعشرون سنتيماً) وَقَلَّبَتْ مِنَ الْأَمْوَالِ مَا بَلَغَ بِجَمَلَتِهِ أَرْبَعَةَ آلاَفٍ وَمِائَةً وَسَبْعَةَ وَثَلَاثِينَ مِليونَ مَرَكٍ ؛ وَظَهَرَ : أَنَّ أَلْفًا وَمِائَةً وَتِسْعًا وَثَمَانِينَ مُتعاوِنَةً اسْتَهْلَكِيَّةً بَاعَتْ مِنَ الْبَضَائِعِ مَا قِيَمَتُهُ مِليَارَانِ وَوَاحِدٌ وَسَبْعُونَ مِليونًا وَسِتَّةَ أُعْشَارِ المِليونِ ؛ وَظَهَرَ : أَنَّ ثَمَانِيَّةَ آلاَفٍ وَتِسْعِمِائَةٍ وَخَمْسَ عَشْرَةَ مُتعاوِنَةً زَرَاعِيَّةً (وَهِيَ شَرَكَاتُ أَلْبَانٍ وَكُرُومِ الخ) بَاعَتْ مِنْ سَبْعِيهَا مَا قِيَمَتُهُ مِائَتَانِ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ مِليونًا وَثَلَاثَةَ أُعْشَارِ المِليونِ وَإِلَيْكَ جَدُولًا بِمَا أُسِّسَ أَوْ انْحَلَّ أَوْ اسْتَمَرَ عَامِلًا مِنَ الْمُتعاوِنَاتِ الْأَلْمَانِيَّةِ مِنْذُ سَنَةِ ١٨٦٠

السنة	المتعاونات المستجدة	المتعاونات المنحلة	المتعاونات المستمرة
١٨٦٠ — ١٨٧٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	١٨٦٩
١٨٧١ — ١٨٨٠	١٧٣٣	٣٤٢	٣٢٥٠
١٨٨١ — ١٨٩٠	٥٧٠٠	١٣٤٢	٧٦٠٨
١٨٩١ — ١٨٩٥	٧٠٠٢	١٦٠٥	١٢٠٠٥
١٨٩٦ — ١٩٠٠	٨٢٢٠	١٦٦٨	١٩٥٥٧
١٩٠١ — ١٩٠٦	٨١٤٨	١٩٩١	٢٥٧١٤

يُلْحَظُ أَنَّ النَّاسَ فِي سَنَةِ ١٨٩٥ أَنْدَفَعُوا فِي تَأْلِيفِ
الشَّرَكَاتِ لِأَمَّا بَدَأَ لَهُمْ مِنْ تَنْشِيطِ الْحُكُومَةِ لَهَا وَإِقْبَالِهَا
عَلَيْهَا بِالْإِمْدَادِ الَّذِي أَوْشَكَ أَنْ يَبْلُغَ — مَعَ أَصْلِ الْمَالِ
الْمَشْتَرَكِ الْمَوْجُودِ فِي صُنْدُوقِ التَّعَاوُنِ الْمَرْكَزِيِّ الْبَرُوسِيِّ
مُضَافًا إِلَيْهِ — سَبْعِينَ مِليونَ مَرَكٍّ

وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ التَّعَاوُنَاتِ الْاِثْمَانِيَّةِ
الَّتِي لَا تَمْتَدُّ إِلَّا عَلَى نَفْسِهَا ، تَبَعًا لِلْمَبَادِي الْحَاسِمَةِ الَّتِي
وَضَعَهَا شَارْزُ دَلْتَشْ ، وَبَيْنَ الَّتِي مَبْدُؤُهَا اسْتِعْمَالُ التَّعَاوُنِ
الذَّاتِيِّ بِإِمْدَادٍ مِنَ الْحُكُومَةِ

فِي سَنَةِ ١٨٩٥ أُسِّسَ الصُّنْدُوقُ الْمَرْكَزِيُّ الْحُكُومِيُّ
الْبَرُوسِيُّ وَرَأْسُ مَالِهِ خَمْسَةُ مِلايينَ مَرَكٍّ ، فَلَمْ يَنْشَبْ أَنْ

رُفِعَ رَأْسُ مَالِهِ إِلَى عَشْرِينَ مِليُونًا بِمَقْتَضَى قَانُونِ سَنَةِ ١٨٩٦ ، ثُمَّ إِلَى خَمْسِينَ مِليُونًا بِمَقْتَضَى قَانُونِ سَنَةِ ١٨٩٨

أَمَّا الْأَعْمَالُ الَّتِي أُخْتِصَّ بِهَا هَذَا الصُّنْدُوقُ فَهِيَ :
أَنَّهُ يُقْرَضُ الْأَمْوَالُ - لَا لِلْمُتَعَاوَنَاتِ فُرَادَى ، بَلْ
لِلْمُتَضَافِرَاتِ ^(١) مِنْ هَذِهِ الشَّرَكَاتِ - وَيَقَطَعُ الْوَرَقَ
التِّجَارِيَّ ، وَيَتَلَقَّى الْوَدَائِعَ تَحْتَ الْحِسَابِ الْجَارِي ؛ كَمَا أَنَّهُ
يَقُومُ بِالْمُعَاوَضَةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا تَوْزِيعُ رَأْسِ الْمَالِ بَيْنَ
الْمُتَعَاوَنَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ ؛ فَهُوَ إِنَّمَا يُعَامِلُ تِلْكَ الْمُتَعَاوَنَاتِ الْمُتَضَافِرَةَ
الْمُخْتَلِفَةَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا صِنَادِيْقُ اتِّحَادِيَّةٌ ، مُتَشَكِّلَةٌ تَارَةً بِشَكْلِ
شَرِكَاتِ سَهْمِيَّةٍ ، وَتَارَةً بِشَكْلِ شَرِكَاتِ تَعَاوُنِيَّةٍ

وَكَانَ رَأْيُ الْحُكُومَةِ حِينَ تَأَسَّسَ ذَلِكَ الصُّنْدُوقُ
الْمُرْكَزِيُّ أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ مَاسَّةٌ ، لِيَجْتَمَعَ فِيهِ مُسْتَقَرٌّ ^(٢)

(١) أي الداخلة في التضافر وهو اتحاد الشركات كما سبق بيانه
Associations fédérales (٢) المستقرُّ : هو المال الذي يكون
تحت تصرف صاحبه حالاً واسمه في الفرنسية Disponible

النقود ، من جهة ، وليُقرَضَ تلك النقود بِسِعْرِ معتدلٍ ،
من الجهة الأخرى

نعم إنه يُؤسَفُ لِخُرُوجِ طائفةٍ من المتعاوناتِ الألمانيةِ
عمماً وضعه لها شلز دلتس من مبادئِ التَّعوِيلِ على النفسِ
والاستقلالِ ؛ غيرَ أنَّ السَّوادَ الأعظمَ من تلك الشركاتِ
بقيَ حريصاً على تلك المبادئِ

أخصُّ ما يُقالُ في التعاونِ الألمانيِّ أنَّ الشَّانَ الأكبرَ
فيه للنسيئةِ ، وأنَّ الشَّانَ الأصغرَ فيه للتعاونِ الاستهلاكيِّ
والتعاونِ الإنتاجيِّ ، ولاسيما ما تعلقَ منه بالفروعِ المتفرعةِ
عن الفِلاحةِ

ولقد وَرَدَ في التَّقْوِيمِ (الفرنسيِّ) المِجْصَاةِ فِيهِ أَعْمَالُ
التعاونِ لسنة ١٩٠٩ ، أن المتعاوناتِ الاستهلاكيَّةَ في ألمانيا
بلغت مائتين وستاً ، وأنَّ أعضائها بلغوا مليوناً وسبعةً
وثلاثين ألفاً ، وأنَّ ما باعتهُ الشركاتُ - التي لم تكتمْ
أخبارها عن المُستَقْصِينَ - بلغ ثلاثمائة وثمانين مليونَ
فرنكٍ ، وهو قدرٌ أكبرُ من الذي ذَكَرَ آنفاً بحسَابِ المركِ

التعاون في إنجلترا

يختلفُ التعاونُ في إنجلترا، عنه في ألمانيا، بأنه استهلاكيٌّ في الأكثر؛ وإليك الإحصاء الذي ورد في التقويم (الفرنسي) المبيّنة فيه أعمالُ التعاون سنة ١٩٠٩ عما يتعلق منها ببريطانيا العظمى وإيرلندا:

عدد شركات الاستهلاك ١,٤٤٣

عدد المشتركين ٢,٣٢٣,٠٠٠

مبلغ المبيعات بالفرنك ١,٧١٨,٠٠٠,٠٠٠

« الأرباح » ٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠

لا يدخل في هذه الأرقام حسابُ المخزّنين المخصوصين بجميع الجملة، مخافة تدوينها مرتين، فأنذكرهما على حدة مخزن الجملة في إنجلترا:

عدد المتضامرات ١,١٣٩

مبلغ المبيعات بالفرنك ٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠

الأرباح بالفرنك ١٤,٠٠٠,٠٠٠

مخزن الجملة في اسكتلندا :

٢٧٨	عدد المتضافات
١٩١,٠٠٠,٠٠٠	مبلغ المبيعات بالفرنك
٧,٧٠٠,٠٠٠	الأرباح بالفرنك

يُحَصَّلُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ التَّعَاوَنَ الاسْتِهْلَاكِيَّ فِي إِانْجِلْتْرَا
قَدْ تَمَادَى حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعَةً وَخَمْسَةَ أَخْمَاسٍ فِي الْمِائَةِ أَوْ خَمْسَةَ
وَخَمْسَةَ أَخْمَاسٍ فِي الْمِائَةِ مِنْ مَجْمُوعِ مُسْتَهْلَكَاتِ الْبِلَادِ ،
وَأَنَّ التَّعَاوَنَ الْإِنْتَاجِيَّ قَلِيلٌ الْإِتِّشَارِ فِيهَا ، عَلَى تَقْيِضِ
صِنُوهِ ^(١) ، بِحَيْثُ أَنَّ مُعْظَمَ الشَّرَكَاتِ الَّتِي تَنْتَسِبُ بِأَسْمَائِهَا
إِلَى الْإِنْتَاجِ ، وَهِيَ نَادِرَةٌ ، لَمْ تُجْعَلْ لَهَا حَقُوقٌ وَليست إِلَّا
شَرَكَاتٌ مُشَبَّهَةٌ ^(٢)

أَمَّا التَّعَاوَنُ الْإِثْمَانِيُّ فَيَكَادُ يَكُونُ عَدَمًا فِي إِانْجِلْتْرَا

(١) صنو الشيء، مُمَاتِلَةٌ (٢) مشبَّهة : أى على مِثَالِ

الشركاتِ التَّعَاوِنِيَّةِ ، اسْتَعْرَنَاهَا هَذَا التَّعْبِيرُ مِنْ تَسْمِيَةِ الْعَرَبِ
لِلصِّفَاتِ الشَّبِيهِةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ بِالصِّفَاتِ الْمَشَبَّهَةِ . وَفَرَنْسِيَّتُهَا :

Pseudo - coopératives

التعاون في فرنسا - المناسي الزراعية

لفرنسا إحدى المراتب الأوليات بين الأقطار الممدّنة،
من جهة التعاون الاستنفاذي؛ وفيها من شركات الإنتاج
الصناعي ما هو كثيرٌ بالنسبة إليها، قليلٌ إذا لم تُراعَ هذه
النسبة؛ وقد أخذ التعاون الزراعي، منذ مبدأ القرن
العشرين، ينمو فيها نموًا عظيمًا، سواءً أفي جانب
الإنتاج والتجارة، أم في جانب النسيئة؛ والتعاون الذي
مبناه النسيئة قائمٌ في الأخص على إمداد الحكومة
أخصيت شركات التعاون الاستهلاكي في فرنسا، على
ما جاء في تقويم التعاون لسنة ١٩٠٩، فكانت ألفين
وثلاثمائة؛ وكان مشتركوها سبعمائة وخمسة آلاف؛ وكانت
معاملاتها مائتين وسبعة عشر مليون فرنك؛ فهي بذلك
لا تبلغ مبلغ بريطانيا العظمى، لكنها بالنسبة إلى تعداد
السكان، تكاد تبلغ مبلغ ألمانيا
أما شركات العمال في الإنتاج الصناعي (ولا تدخل

فيها الشركات المختصة بالشؤون الزراعية : من مثل
شركات الألبان والزبد والجبن والتقطير والسكر
والمحصولات الكرمية) فيؤخذ من التبيان الرسمي أنها
في أول يناير سنة ١٩٠٨ ، كانت أربعاً وأربع عشرة
شركة : منها ثلاثمائة وتسع وتسعون - أخبرت بعدد
أعضائها فكان : سبعة عشر ألفاً وثلاثمائة وعشرين ،
وهذا العدد زهيدٌ جداً بالنظر إلى عدد العمال في فرنسا
وهو يُدْفَعُ على ستة ملايين

وقد بلغت قيمة الأعمال التي قامت بها ثلاثمائة وخمسة
وستون من هذه الشركات - وهي أهمها بلا شك -
اثني وخمسين مليوناً وثمانمائة وخمسة وثمانين ألفَ فرنكٍ
على أن هذا التعاون الإنتاجي الصناعي إنما ينمو
نموًا بطيئًا جدًا لما يُشَبَّهُ للناس من دقته وصعوبته ، حتى
إنَّ ما تجدد من شركاته في سنة ١٩٠٧ ، كان خمسين
شركة ، وما انحلَّ منها إحدى وثلاثين ، فكانت الزيادة
تسعة عشر لا غير

وأما شركات التعاون الإنتاجي الزراعي فقد تكاثرت وانتشرت في أرجاء فرنسا ، ولا تزال تنمو يوماً بعد يوم ، مُندفعةً بِعَامِلَيْنِ ، أحدهما الإغراء ، وثانيهما إمدادُ الحكومة

وهذا الشأنُ هو أيضاً شأنُ شركاتِ النسيئةِ الزراعيَّةِ أو المصارفِ الفِلاحِيَّةِ ، لِتَشَابُهِ الأحوالِ بينِ الفريقَيْنِ بعد انتشارِ القانونِ الذي سنَّ في سنة ١٨٨٤ لِإِجَازَةِ تَأليفِ النِّقَابَاتِ والشركاتِ فيما بينِ الأفرادِ الذين يَمْتَهِنُونَ مِهْنَةً واحدةً ، اندفعَ الزُّرَّاعُ اندِفَاعاً اختِيارياً فَأَلْفُوا عِدداً كبيراً من النِّقَابَاتِ الفِلاحِيَّةِ التي أُحصِيَتْ في أوَّلِ ينايرِ سنة ١٩٠٧ فكانت ثلاثة آلافٍ وثمانمائةٍ وثمانين ؛ وقد جُمِعَ مَدَارُ تلكِ النِّقَابَاتِ على التِّجَارَةِ ، فَطَفِقَتْ تَشْرِى الموادَّ الأَوَّلِيَّةَ والأدواتِ للفِلاحِينِ ، وَتُؤَسِّسُ المُخْتَبِرَاتِ لِلتَّجَارِبِ الكِيميَّةِ ، وفي بعضِ الأحوالِ تَبِيعُ الغِلالَ والمواشِيَ وسائرَ مُنتِجاتِ المُشترِكِينَ ؛ فَكَوَّنتُ بِذلكِ شكلاً من أجدثِ أشكالِ التعاونِ وتميَّزَتْ بِهِ عن الصُّورِ الأَصْلِيَّةِ

التي كانت لِشَرِكَاتِ التَّعَاوُنِ
بقيَ أَنَّ شَرِكَاتِ النِّسِيئَةِ الزَّرَاعِيَّةِ، وَالْمَصَارِفِ الْفِلَاحِيَّةِ
التي هِيَ أَحَدُثُ مِنْهَا فِي فَرَنْسَا - إِذْ لَمْ تَأْخُذْ بِالِانْتِشَارِ
إِلَّا فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ، وَخُصُوصًا فِي أَوَائِلِ
الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ - قَدْ طُبِعَتْ عَلَى طَرِيزِ أَقْدَمِ مِثَالِ
لِشَرِكَاتِ التَّعَاوُنِ، وَهُوَ الْمِثَالُ الْمَعْرُوفُ الَّذِي وَضَعَهُ شَلز
دَلْتش وَالْمِثَالُ الَّذِي وَضَعَهُ رِيْفِيزِنُ؛ سِوَى أَنَّ الْفَرْقَ
الَّذِي يَنْتَقِصُ قِيَمَةَ الْمَصَارِفِ الْفِلَاحِيَّةِ عَنِ قِيَمَةِ الْأَصْلِ
الَّذِي تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِهِ، هُوَ أَنَّ أَكْبَرَ بَاعْثٍ عَلَى تَأْسِيسِهَا
جَاءَ مِنْ إِمْدَادِ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ

الْحُكُومَةُ فِي فَرَنْسَا تُقْرِضُ شَرِكَاتِ النِّسِيئَةِ التَّعَاوُنِيَّةِ
أَوِ الْمَصَارِفِ الْفِلَاحِيَّةِ، آنَا بِلَا إِزَاءٍ^(١)، وَآنَا بِفَائِدَةٍ
سِعْرُهَا ائْتَانِ فِي الْمَائَةِ؛ وَهَذِهِ الشَّرِكَاتُ أَوِ الْمَصَارِفُ
تُقْرِضُ أَعْضَاءَهَا بِفَائِدَةٍ يَتَرَاوَحُ سِعْرُهَا بَيْنَ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ
فِي الْمَائَةِ، وَقَدْ يَكُونُ أَقَلَّ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ

(١) الإِزَاءُ أَيِ النَّظِيرِ أَوِ الْمَعَادِلِ

تلك الأموال تتسلمها الحكومة من بنك فرنسا :
وبنك فرنسا هذا قد تعهد لها ، حين تجديد امتيازها سنة
١٨٩٧ : أولاً بأن يجعل تحت تصرفها أربعين مليوناً من
الفرنكات بلا فائدة في مقابلة ذلك التجديد (الذي يحل
أجله سنة ١٩٢٠) ؛ وثانياً بأن يدفع إليها في كل عام ،
لذلك السبب عينه ، عائدة^(١) مرتبة على متوسط سعر
القطع في السنة وعلى زيادة كمية الأوراق المصرفية
المتداولة عما وُضع وثيقة لها من النقد المخزون ، وهي
عائدة مصطفقة^(٢) ، غير أن ما يجتمع منها سنوياً لا يقل
عن مليوني فرنك

فالحكومة تستخدم المقدار الثابت وهو الأربعون
المليون ؛ كما تستخدم العوائد الحوالية التي يدفعها إليها
البنك - وهي تدرأكم لديها منذ سنة ١٨٩٧ - في إقراض

(١) عائدة : اسم لنوع من الضرائب اصطاحت عليه مصر

أخذاً عما في أصله اللغوي من معنى المنفعة ومعنى العود وهو مقبول

(٢) مصطفقة : متقلبة

شركات النسيئة الزراعية ، وبالتبعية لها ، سائر شركات
التعاون الفلاحية

ولقد أُحصيت جملة العوائد الحوالية التي تسلمتها
الحكومة من البنك فأناقت على ثمانية وخمسين مليوناً إلى
نهاية سنة ١٩٠٨ ؛ فإذا أُضيفت إلى هذا القدر الملايين
الأربعون ، وهي القرضُ الثابت ، كان مجموع ما جعل
تحت تصرف الخزانة منذ سنة ١٨٩٧ إلى نهاية السنة
الآن ذكرها : ثمانية وتسعين مليون فرنك

غير أن الخزانة لم تكن ، إلى ختام النصف الأول
من سنة ١٩٠٩ ، قد أقرضت من ذلك المجموع سوى
ثلاثة وأربعين مليوناً ونصف مليون ؛ وفي غاية الثلاثة
الأشهر الأولى من عام ١٩٠٩ ، كان عدد المصارف الزراعية
الرجوية^(١) التي اقترضت الأموال من الحكومة ، خمسة
وتسعين ؛ والصناديق المحلية المنتهية إلى تلك المصارف

(١) الرجوية نسبة إلى رجا وجمعه أرجاء : اصطلاح آرنه

لما يقابل القطعة من البلد كأن تكون ولاية أو مديرية

ألفين وثمانمائةٍ وواحدًا وستين ؛ وعددُ الأعضاء المنتفعين
مائةً وسبعةً وعشرين ألفاً ومائةً وأربعين ؛ ومبلغُ الأموالِ
التي أقرضتها هذه الشركاتُ للمُنضمِّين إليها ، من سنة
١٩٠٥ إلى نهاية مارس سنة ١٩٠٩ ، أربعاً مائةً وخمسةً عشرَ
مليونَ فرنكٍ (١)

مِنَ الشركاتِ التي تَنفَعُ بِقُرُوضِ الحكومةِ الفرنسيَّةِ
— عدا الشركاتِ الرَّجَوِيَّةِ وَالكَورِيَّةِ (٢) — متعاوناتٌ
زراعيَّةٌ للإنتاجِ لها مصانعُ ألبانٍ ، وتقطيرٍ ، وطحنٍ ،
وتجفيفِ بُقولٍ ، وحلأويٍّ ، واستثمارِ كرومٍ ، وحفظِ
بُقولِ الخ ؛ (وقد سُنَّ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ قانونٌ

(١) نفى بعضهم صحةَ هذا الرِّقمِ (الأربعمائةِ والخمسةِ عشرِ
المليون) بدعوى أنه يشتملُ على مقاديرَ مَرَحَلَةٍ من سنةٍ الى
سنةٍ ؛ وأكَّدوا أن القروض الى ذلك التاريخ لم تتجاوز في الواقعِ
مائتين وثمانيةً وثمانين مليوناً

(٢) نسبة الى الكورة: وهي البقعة يجتمع فيها قري ومحالٌ .

وقد آثرناها لتعريب لفظة Commune لتطابق المعنى

أذن بإقراض المال إلى آجال بعيدة لمتعاونات الإنتاج،
والاستهلاك، وتحويل الغلال الزراعية وبيعها)

على أن تقدم التعاون إلى أبعد من الحد الذي وصل
إليه لا يتعلق بما يُصيبه من إمداد الحكومة — لأن ذلك
الإمداد دين لا بُدَّ من إيفائه — بل يتعلق في الأكثر
بكون المستدين من أعضاء وعملاء يوفون ما عليهم في
مواعيده بالدقة

ولنذكر، إتماماً للفائدة، أن الحكومة في فرنسا
تساعد، إما بالمال وإما بالجاه، شركات التأمين الزراعي
الاقتسامي^(١) للتعويض عما ينفق من المواشى ويحدث من
مُتلفات الحرق والبرد وسائر الآفات العامة أو الخاصة
التي تنتاب الفلاحة: ولقد كان، في أوّل يونيه سنة ١٩٠٨

(١) التأمين الاقتسامي: هو الذي تشمل شركته كل
موثمن فيها ونجمل له في آخر السنة حظاً من غنم الشركة أو غرمها:
Assurance mutuelle . وسترى تفصيل ذلك في الفصل
المعقود للتأمين وأنواعه

عدد تلك المتعاونات الزراعيّة ، ثمانية آلافٍ وسبعمائةٍ
وثمانين : منها سبعةُ آلافٍ ومائتان وإحدى وأربعون
للتأمين من هلاكِ المواشى ، وثلاثٌ وخمسون لتجديد
ذلك التأمين

وكانت الحكومةُ الفرنسيّةُ من سنة ١٨٩٨ إلى ختامِ
سنة ١٩٠٧ ، قد نفّخت تلك الشركاتِ بأموالٍ بلغت جملتها
خمسة ملايين وتسعمائة وثلاثة وسبعين ألفَ فرنكٍ : منها
المنحُ التي تتعلّقُ بنفقاتِ التأسيسِ : وهي خمسمائةُ فرنكٍ
لكلِّ شركةٍ ، ومنها المنحُ التي أُمدّت بها الشركاتُ العاملةُ
في سبيلِ تجديدِ ما يُفقدُ من مالِها الاحتياطيِّ .

فيلخّصُ ممّا رأيناهُ أنّ التعاونَ الزراعيَّ ، إقراضياً
كان أمّ إنتاجياً ، أمّ تأمينياً ، قد أخذَ ينتشرُ انتشاراً
عظيماً بمساعداتِ الحكومةِ له منذُ بدءِ القرنِ العشرينِ
وعندنا أنه كان خيراً للتعاونِ اعتمادهُ على نفسه وعلى
مواردهِ دونَ مواردِ الحكومةِ ؛ غيرَ أنه إذا استمرَّ على
وفاءِ ديونهِ للخزّانةِ في مواقيتِها ، واستمرَّت موالاةُ

الحكومة له بغير مخالفة ولا تجاوزٍ لحدِّ الضرورة ، لم تخلُ هذه البِدعةُ من النفعِ

وأشدُّ خطرٍ يُخشَى على التعاون من هذه المساعدة التي تجودُ بها الحكومةُ عليه ، وإنما يتأتَّى من بعضِ الأحوالِ السياسيَّةِ والانتخابيَّةِ التي قد تقضى عليه قضاءً مبرماً

لا يتسعُ هذا المقامُ لتفصيلِ شؤونِ التعاونِ في غيرِ الأقاليمِ التي ذكرناها ، غيرَ أننا سنكتفي بإيرادِ بعضِ الملمّوحاتِ الموجزةِ الجديرةِ بالذكرِ الخاصِّ : فنقولُ إنَّ التعاونَ الزراعيَّ - وأكثرُهُ إنَّ لم نقلْ كلُّهُ مُعتمدٌ على نفسه - أفلحَ إفلاحاً عظيماً في البلدانِ السكندريَّةِ وناويَّةِ ولا سيما في الدانمركِ حيثُ توجَّهتْ الهمةُ وجهتْ تحسينِ الإنتاجِ واستكشافِ أفضلِ الأسواقِ له في الخارجِ ومن الأقطارِ التي نما فيها التعاونُ - إقراضياً كان أم زراعياً - إيطاليا ، فهو بما له من الشأنِ فيها يُنافسُ شأنَ أمثالهِ في الأقطارِ الأخرى

أما الولايات المتحدةُ فعلى كونها بلادَ الموائقاتِ^(١)
الكبرى أو الشركاتِ الإنتاجيةِ التي تجاوزت حدودَ
السعةِ من الجهةِ الماليَّةِ، لم تمنح شيئاً من الرعايةِ للمعاونةِ
فيما بين المنتجين الأوساطِ والصغارِ وبين المُحترفين
والصنَّاعِ.

التعاون والاشتراكية

حاول أناسٌ أن يجعلوا صلةً بين المعاونةِ والاشتراكيةِ
وأن يتخذوا من الأولى نصيرةً للثانيةِ
إنَّ ظنَّهم هذا لخطأٌ : لأنَّ المعاونةَ الاختياريةَ
المتولدةَ من الحرِّيَّةِ الذاتيةِ، ومن الحرِّيَّةِ الحزميةِ^(٢)،
مختلفةٌ بطبيعتها عن الاشتراكيةِ ومنافيةٌ لها في المبدأِ
حدثَ في بعضِ الأقطارِ - وأخصُّها البلجيك - أنَّ

(١) الموائقة هي الشركة التي تضم إليها سائر الشركات التي

من نوعها أو معظمها لاحتكارِ بياعةٍ أو صناعةٍ أو بضاعةٍ معلومةٍ :

(٢) Trust الحزمية نسبة إلى حزم وهو الجمعُ المتفقُ على رأيٍ :

طائفةً من الشركاتِ التعاونيةِ جعلَ لها شعاراً معلوماً
ووجهتْ إلى وُجْهَةٍ حزبيَّةٍ : فكانت منها متعاوناتٌ
اشتراكيةٌ ومتعاوناتٌ كأوليكيَّةٌ ، وكانت كلُّ واحدةٍ من
تلك الشركاتِ عاملةً على نشرِ مذهبِها وآرائِها ، مُستخدمةً
جانباً من أرباحِها في خدمةِ الحزبِ الذي تُصارعُ بالانتماءِ إليه
وقد جرى في فرنسا منذُ مُفتتحِ القرنِ العشرينِ شيءٌ
من هذا القبيلِ ، وإن قلَّ ، غيرَ أنَّ هذه التزعةَ تدعو إلى
الأسفِ لأنها تُضمِفُ التعاونَ وتُحرفُه عن غرضه
دارت في المؤتمرِ الوطنيِّ الذي عقدهُ الحزبُ
الاشتراكيُّ في شهرِ يولييه سنة ١٩١٠ ، مناقشةٌ طويلةٌ
بخصوصِ إتباعِ الشركاتِ التعاونيةِ هذا الحزبِ ، فلما
اقتُرِعَ على هذا الرأيِ ، أقرَّ المؤتمرُ بغالبيةٍ مئتي صوتٍ
وصوتين ، على مائةٍ واثنين وأربعين صوتاً ، إبقاءً تلك
الشركاتِ على استقلالِها